كوثر
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث

مشاركة النساء في الحياة العامّة والسياسيّة

بنزرت، قابس وقفصة

AMBASSADE D'ESPAGNE EN TUNISIE

aecid

كوثر
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث

مشاركة النساء في الحياة العامّة والسياسيّة

بنزرت، قابس وقفصة

AMBASSADE D'ESPAGNE EN TUNISIE

aecid

فريـــــق العمـــــل

الإشـــراف : سكينة بوراوي

إعـــداد : سليمى مجلـدي منصـوري

بالتعـــاون مـــع : لطفي الصدّي (قفصة وقابس)

وبمســـاعدة : أنيـس بلقاسم ومنـال قويـدر

المراجعـــة والتدقيـــق :

ليليـا عثماني - هادية بلحاج يوسف

بنـزرت
قفصـة
قـابس

الفهـــــرس

توطئـــة و شكـــر 8

الملخص التنفيذي 10

المقدمـــــة 12

I. الإطار العام للمسح الميداني 14

II. أهمّ مؤشرات الولايات الثلاث 20

III. ولوج مجال العمل السياسي والجمعياتي: التسييس، أو الرغبة في الاندماج أو الخوف أم الصدف؟ 40

IV. مشاركة النساء في الحياة العامّة والسياسية: التحديات 48

V. التوصيـــات 56

محتوى المسح الميداني 60

توطئـــة وشكـــر

دأب مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» منذ عام 2011 ومن خلال مختلف المشاريع التي ينفذها على المستوى الإقليمي والوطني على تعميق البحوث في كل ما يتعلّق بالمجال «المحلّي»، سواء تعلّق الأمر بالمشاركة الاقتصادية أو السياسية أو بالتنمية بشكل عام وبدور الجمعيات والإعلام في ذلك.

يأتي الاهتمام «بالمحليّ» ضمن التوجه العام في تونس بعد الثورة نحو مزيد من اللامركزية والديموقراطية التشاركية. وقد تدعّم هذا التوجه العام من خلال دستور 2014، وكانت الانطلاقة الفعليّة له خلال أوّل انتخابات محلية بلدية دارت يوم 6 ماي 2018 ومكنت من انتخاب حوالي 7200 مسؤول/ة ممثلين/ات لـ 350 بلدية.

في هذا الصدد، أعدّ مركز «كوثر» سلسلة من الدراسات التي عنيت بالمشاركة المحليّة في عديد الجهات نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر سوسة، المنستير، جمّال، القصرين، قفصة وتوزر والقيروان[1]. مواصلة لهذا المجهود، أعدّ المركز إصدارا جديدا يعنى بمسألة المشاركة المدنية والسياسية في 3 ولايات هي: بنزرت، قابس وقفصة، ضمن مشروع مشترك مع «وكالة التعاون الإسباني» حول : «مشاركة النساء والإعلام في الحياة العامة لحوكمة محلية أفضل».

1. من بين هذه الدراسات: دراسة خواجة أحمد، وحيزم فتحية، حول «المشاركة السياسية للمرأة التونسية: دراسة مونوغرافية لولايتي المنستير وسوسة»، جمعية صوت المرأة بجمال بدعم من مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث كوثر ومؤسسة نساء الأورو- متوسط، 2016. ودراسة رابح النابلي وزهير جنات حول «المشاركة السياسية والسلوك الانتخابي للمرأة بجمال»، جمعية صوت المرأة بجمال بدعم من مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر»، 2016. دراسة «النساء في الحياة السياسية والمدنية، المعيقات وسبل التجاوز، المغرب، تونس، الأراضي الفلسطينية واليمن»، (مجموعة من الباحثين) بدعم من مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث كوثر، 2017، ونذكر كذلك دراسة « Politique et jeunes femmes vulnérables en Tunisie»، Ben Salem (M), Ben Cheikh (S)، 2013، مركز كوثر واليونسكو-الرباط، ودراسة « Femmes, leadership et participation à la vie publique et politique en milieu local : cas de localités de Gafsa et Médenine, CAWTAR, Saddi (L), Majeldi (S), Hammami (M) et Akrimi (N), 2017.

يتمثل هذا الإصدار في ملخص لثلاث دراسات سوسيولوجية حول ولايات: بنزرت، قابس وقفصة، نعرض فيه أهم المؤشرات السوسيو-ديموغرافية والاقتصادية، وأهمّ الفاعلين المحليين بالإضافة إلى مؤشرات المشاركة في الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات والسلط المحلية والمنظمات الوطنية. كما يشفع هذا المسح الميداني بتحليل لمسألة المشاركة المدنية والسياسية من خلال مقابلات مع جملة من الفاعلين المحليين في الولايات المعنية بالدراسة.

تكمن أهمية هذا الإصدار في المساهمة في سدّ الفجوة المعرفية حول الموضوع في ظلّ غياب الدراسات حوله في الولايات المعنية، وهو ما عاينه المركز بالتعاون مع مختلف الأطراف المتدخلة. كما يحلل هذا الإصدار ظروف وتحديات المشاركة النسائية في الجهات الثلاث أخذا بعين الاعتبار للسياقات التاريخية المختلفة وللخصائص المميزة لكل ولاية وأحيانا للمعتمديات.

لا يفوتنا في نهاية هذه التوطئة، تقديم الشكر للباحثات والباحثين الذين قاموا بإعداد الدراستين وإلى الجمعيات الشريكة وكل الفاعلين المحليين من جهات رسميّة وأحزاب سياسية وجمعيات ونقابات الذين أمدونا بالمعطيات اللازمة.

الشكر موصول كذلك إلى «وكالة التعاون الاسباني» على دعمها لمشروع «مشاركة النساء والاعلام في الحياة العامة لحوكمة محلية أفضل»، والذي تشكل هذه الدراسة الميدانية جزء من مخرجاته الأساسية والتي تساهم في تسليط الضوء على جهات لم تحظ بما يكفي من الاهتمام البحثي والعلمي.

د. سكينـــة بـــــوراوي
المديرة التنفيذية
مركز كوثر

الملخـــص التنفيـــذي

رغم التفاوتات الكبيرة بين ولاية بنزرت وولايتي قفصة وقابس، نلاحظ ضعفا عاما في مؤشرات مشاركة النساء في الحياة العامة والحياة السياسية في مختلف المؤسسات والهيئات والجمعيات والأحزاب والمنظمات والسلطة المحلية. تزداد حدّة هذه التفاوتات بحسب الجهات والمعتمديات والوسط (بلدي وغير بلدي). كما نلاحظ ضعفا عاما في أداء الأحزاب السياسية والجمعيات وفي هيكلتها. إلى جانب تفاوتات كبرى في قدراتها الماديّة مما يؤثر على أنشطتها جهويا ومحليا.

خلال عملنا الميداني، لاحظنا انتشار ثقافة «انعدام الثقة» بين القيادات الحزبية من جهة، وبينهم وبين بقية الفاعلين المحليين (جمعيات، نقابات ...) من جهة أخرى. فقد لعبت الأحزاب السياسية، جهويا ومحليا، دورا «سلبيا» في علاقة بالمجتمع المدني -بحسب تصريحات المستجوبين/ات-، فقد تم «تسييس» الجمعيات بهدف استغلالها والسيطرة عليها، مما ساهم في تعكير و«افساد» الجوّ العام وانتشار حالة من عدم الثقة وثقافة الانتهازية والفردانية.

لم يكن طرح مسألة مشاركة النساء في الحياة العامّة والحياة المدنية في هذه الولايات مسألة بسيطة في ظلّ ندرة الدراسات التي تعنى بهذا الموضوع محليا. كما تكمن الصعوبات الحقيقية في هذا العمل في جمع المعطيات الكميّة منها والنوعية، مع مراعاة لخصوصيات واختلافات كل ولاية وأحيانا كل معتمدية، والأخذ بعين الاعتبار للعوامل التاريخية والثقافية والسكانية والاجتماعية والسياسية.

كما أنّ فهم واقع الحياة السياسية والمدنية في هذه الجهات غير ممكن إلاّ بالرجوع عبر الزمن إلى مراحل تاريخية سابقة قد نجد فيها بعض التفسير لما يقع اليوم من صراعات بين مختلف الفاعلين.

من جهة ثانية، لا يمكن فهم واقع «المشاركة السياسية والمدنية» إلاّ من خلال تحليل مختلف المؤشرات في هذه الجهات. فقد شكلت الوضعية الاقتصادية والتاريخية والاجتماعية في بنزرت وقفصة وقابس، عائقا كبيرا أمام التنمية. ففي الوقت الذي كان يفترض فيه أن تكون هذه الجهات ولايات رائدة على المستوى الاقتصادي والتنموي، نجد أنه وعلى العكس من ذلك، بات مصدر ثراءها هو المصدر الأساسي لمشاكلها بحسب المستجوبين/ات في هذه الدراسة. فمصانع الفولاذ والسكّر في ولاية بنزرت ومناجم الفسفاط في قفصة ومصانع الصناعات الكيميائية في قابس، في ظلّ منوال تنموي مختل وغير عادل، لم تحصد لهذه الولايات غير انتشار التلوث البيئي والأمراض الخطيرة ومشاكل عديدة اقتصادية (خاصة في القطاع الفلاحي والسياحي)، فبقيت هذه الجهات «مهمّشة» بإجماع الفاعلين السياسيين المستجوبين، رغم مخططاتها التنموية الواعدة.

كما لاحظنا حالة من الاحتقان في هذه الجهات، خاصة بين فئة الشباب، نظرا لشعورهم بالغبن والتهميش المتواصل منذ الاستقلال حسب قولهم، مما يفسّر التوتّرات العامّة والحراك الاجتماعي المتواصل في بعض المعتمديات بالخصوص.

في الختام، لا يفوتنا الإشارة إلى وجود نماذج نسائية هامّة ساهمت في الحركة الوطنية وفي مرحلة بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال في الولايات الثلاث، إلا أنّها نماذج أسقطت من الذاكرة الجمعيّة وحتى في الكتابات المختصة، وفي أحسن الحالات كان يشار لدورها بأنها كانت مثلا تجلب المؤونة أو تقوم بالتمريض، في حين كنّ في الصفوف الأولى في معركة الجلاء ببنزرت على سبيل المثال. وحتى النماذج النسائية المعاصرة (من المجال السياسي والاقتصادي والفني والرياضي) لا تزال تحتاج إلى مزيد تسليط الضوء عليهنّ للتعريف بهنّ كقياديات في المجال السياسي أو المدني أو العام وفي كلّ المجالات.

مقدمـــــــة

رغم إقرار ترسانة تشريعية وقانونية داعمة للمشاركة السياسية للمرأة في تونس منذ الإستقلال، إلا أننا لا نزال نلاحظ ضعفا كبيرا في نسب تواجد النساء في مراكز القرار في مختلف الهياكل الحكومية وفي الأحزاب والجمعيات والنقابات والسلط المحلية.

ولاحظنا خلال العديد من المحطات الانتخابية في تونس (إنتخابات أكتوبر 2011، والانتخابات التشريعية والرئاسية في 2014 ثم الانتخابات البلدية في 2018) ضعفا عاما في مشاركة النساء كمرشحات وكناخبات خاصة في المناطق الداخلية والريفية وذلك رغم اعتماد آليات داعمة كمبدأ التناصف الأفقي[2] و/أو العمودي، ورغم تنصيص دستور 2014 على مبدأ المساواة وضمان تكافؤ الفرص بين النساء والرجال[3]. وتزداد حدّة هذه التباينات كلما توجهنا نحو المدن الداخلية و/أو الأرياف.

جـــدول عـــدد 1: حضـــور النســـاء فـــي المجـالس النيـــابيـــة الوطنيـــة فـــي 2011 و2014

انتخابات المجلس الوطني التأسيسي 2011			الانتخابات التشريعية 2014		
مجموع القائمات المترشحة	عدد النساء رئيسات القائمات الانتخابية	النساء رئيسات القائمات الانتخابية %	مجموع القائمات المترشحة	عدد النساء رئيسات القائمات الانتخابية	النساء رئيسات القائمات الانتخابية %
1524	128	9	1326	148	11

المصدر: النساء في الحياة السياسية والمدنية، المغرب، تونس الأراضي الفلسطينية المحتلة، اليمن، سمية عبد اللطيف (تنسيق)، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، 2016.

2. صدر المرسوم عدد 35 المؤرخ في 10 ماي 2011، والمتعلق بانتخاب أعضاء المجلس الوطني التأسيسي، ونصّ الفصل 16 على مبدأ التناصف بين النساء والرجال صلب القائمات على أساس التناوب.
3. ينص الفصل 46 : «تلتزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة وتعمل على دعمها وتطويرها. تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات. تسعى الدولة إلى تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة. تتخذ الدولة التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة»، دستور الجمهورية التونسية، تونس، 2014.

وقد سبق لمركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» من خلال مختلف المشاريع البحثية أن عمل على فهم أسباب ضعف المشاركة النسائية بعد 14جانفي 2011 خاصة في الجهات الداخلية، من خلال دعم أو إنجاز بحوث وتقارير[4] حول عديد المناطق مثال مدينة جمّال بولاية المنستير، ومدن قفصة والقصرين وتوزر.

ضمن هذا السياق، يواصل المركز جهوده في تدعيم مكانة النساء ومحاولة فهم أسباب ضعف هذه المشاركة وتجاوز التحديات والمعيقات التي تواجههنّ، وذلك من خلال تنفيذ مشروع مشترك مع «وكالة التعاون الاسباني» تحت عنوان «المشاركة للنساء والإعلام في الحياة العامة لحوكمة محلية أفضل في بنزرت، قابس وقفصة»، يسعى المركز من خلاله إلى الرفع من الوعي بأهميّة مساندة ودعم النساء للعب دور حقيقي وفعّال في الحياة العامّة ولدعم قدرات عدد من النساء في الولايات المعنية لضمان فعل مواطني ناجع في مختلف محطات الاستحقاقات الانتخابية والسياسية القادمة في تونس.

ضمن هذا الإطار، أعدّ المركز مسحا ميدانيا لجمع ورصد وتحليل المعطيات والمؤشرات حول واقع مشاركة النساء في الحياة العامّة والحياة السياسية وفهم الأسباب المعيقة أو المساعدة لهذه المشاركة في ولايات بنزرت، قابس وقفصة مع الأخذ بعين الإعتبار للسياق المجتمعي والتاريخي لهذه الولايات.

4. نذكر على سبيل المثال الدراسات التالية:
- خواجة أحمد وحيزم فتحية، «المشاركة السياسية للمرأة التونسية: دراسة مونوغرافية لولايتي المنستير وسوسة»، جمعية صوت المرأة بجمال بدعم من مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث كوثر ومؤسسة نساء الأورو- متوسط، 2016.
- رابح النابلي وزهير جنات، «المشاركة السياسية والسلوك الانتخابي للمرأة بجمال»، جمعية صوت المرأة بجمال بدعم من مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر»، 2012.
- مجموعة من الباحثين، «النساء في الحياة السياسية والمدنية، المعيقات وسبل التجاوز، المغرب، تونس، الأراضي الفلسطينية واليمن»، بدعم من مركز المرأة العربية ريب والبحوث كوثر، ونذكر كذلك دراسة حول « politique et jeunes femmes vulnérables en Tunisie»، (مجموعة من الباحثين)، بدعم من مركز كوثر واليونسكو-الرباط

I. الإطـار العـام للمسح الميـداني

1. أهـــداف المســـح الميـــــداني

- التعرف على مدى انخراط الجمعيات والأحزاب والمنظمات المحلية في حركية الدفاع عن المساواة بين الجنسين وفي دعم الجهود حول الرفع من مشاركة النساء في الحياة العامة والسياسية في الولايات المعنية.
- ذكر وإبراز التجارب الناجحة لمشاركة المرأة في الشأن العام والسياسي في الولايات مع ذكر الأسباب.
- ذكر وإبراز الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات مع تحديد أدوار ومسؤوليات المتدخلين الجهويين والمحليين من وزارات ومنظمات وهياكل وأفراد.

2. منهجيـــــة العمـــــل

استند هذا التقرير على منهجيّة مركّبة مكوّنة كالتالي:

أ. **جزء أوّل كمّي** Quantitative يقدّم أولا الجهات والمعتمديات المقترحة للدراسة ويعرض المؤشرات السويسو-ديموغرافية والاقتصادية ومؤشرات المشاركة في الشأن العام والسياسي في الجهات الثلاث. كما قمنا خلال هذه المرحلة برصد وجمع المعطيات حول حضور ومشاركة النساء في المجالس النيابية (المجلس الوطني التأسيسي ومجلس نواب الشعب) والسلط المحليّة (معتمديات، عمادات، بلديات) والجمعيات والأحزاب

السياسية الناشطة في الولايات المعنية وتمثيلية النساء في هيئاتها (الجهوية، المحلية) أو المكاتب التنفيذية للمنظمات الوطنية (الاتحاد الجهوي للشغل، اتحاد الأعراف، الاتحاد الجهوي للمرأة التونسية). إلى جانب عرض البيانات حول المشاركة السياسية للنساء كناخبات ومنتخبات في الانتخابات التشريعية والرئاسية في سنة 2014 وفي الانتخابات البلدية في 2018.

ب. **جزء ثاني نوعي/كيفي** Qualitative حللنا من خلاله محتوى جملة من المقابلات شبه الموجهة entretien semi directif وعددها 28 في ولاية بنزرت، و21 في كلّ من ولاية قفصة وولاية قابس. بالإضافة إلى الورش البؤرية الخاصّة بالولايتين الأخيرتين. هذا وقد تمّ اجراء هذه المقابلات والورش البؤرية مع مجموعة من الفاعلين في الجهة والممثلين للعديد من الأطراف (أحزاب سياسية، جمعيات، نقابات، سلط محلية، مؤسسات حكومية، إعلام ...) وقمنا بإعداد محاور الأسئلة بحسب نوعية الأشخاص الذين تمت مقابلتهم.

3. تقديـــم الولايـــات موضـــوع المســـح الميـــداني

ولايــة بنزرت

المساحة الجمليّة:
3.685 كلم^2، أي حوالي 2.25 % من مساحة الجمهورية التونسية.

عدد السكان (2017):
يقدّر بحوالي 583.4 ألف ساكن.

الكثافة السكانية:
163.1 ساكن/كلم^2 سنة 2014.

عدد المعتمديات: 14
عدد البلديات: 17

الخصائص:
موقع استراتيجي على البحر المتوسط (200 كلم سواحل بحرية)، تمثل كل من محمية اشكل وغابات سجنان وجزيرة جالطة وراس إنجلة وبحيرات (بنزرت، اشكل، غار الملح) أهمّ المواقع الطبيعية والإيكولوجية في بنزرت.

تعتبر قطبا صناعيا إذ تضمّ 8 مناطق صناعية تمتدّ على مساحة 146 هكتار وفضاء أنشطة اقتصادية بمساحة 81 هكتار و300 مؤسسة صناعية وميناء تجاري وطريق سيارة تربطها بالعاصمة. ويوجد ببنزرت 8 مؤسسات تعليم عالي.

ولايــة قفصــة

المساحة الجمليّة:
7.807 كلم^2، أي حوالي 5 % من مساحة الجمهورية التونسية.

عدد السكان (2016):
يقدّر بحوالي 342.5 ألف ساكن

الكثافة السكانية:
43.2 ساكن/كلم^2 سنة 2014.

عدد المعتمديات: 13
عدد البلديات:13

الخصائص:
تزخر بموارد منجمية وانشائية كبيرة على غرار الفسفاط الذي يمثل أحد أبرز الأنشطة الاقتصادية من حيث الإنتاج والتشغيل والتصدير، وكذلك مواد إنشائية (رمل سيليسي، طين أحمر، جبس، فسفاط كربونات الكلسيوم). البنية التحتية تتكون من مطار دولي، شبكتي طرقات (1482 كلم معبدة) وسكة حديدية (388 كلم). تحتكم قفصة على منطقة صناعية ومناطق حرفية ومركزين للعمل عن بعد.

ولايــة قــابس

المساحة الجمليّة:
7.166 كلم^2، أي حوالي 4.6 % من مساحة الجمهورية التونسية.

عدد السكان (2016):
يقدّر بحوالي 383.8 ألف ساكن

الكثافة السكانية:
52.23 ساكن/كلم^2 سنة 2014

عدد المعتمديات: 11
عدد البلديات: 16

الخصائص:
موقع جغرافي مميّز. ثروات طبيعية هامة (مياه جوفية، موارد سمكية، مراعي وسواحل). تضم بنية تحتيّة تتكون من ميناء تجاري، مطار دولي، شبكة حديدية تربطها بقفصة وصفاقس (115 كلم) وشبكة طرقات تمتد على 1442 كلم^2 ومنطقة صناعية (536 هكتار). وفي قفصة جامعة تتألف من 12 مؤسسة علمية.

4. مراحـــــل البحـــــث الميـــدانـــي

أنجز البحث الميداني على مرحلتين أساسيتين:

أ. **المرحلـــة الأولـــى**: توثيقية واستطلاعية مسحية، دارت على ثلاث خطوات :

- أولا: جمع وتوثيق معلومات ببيليوغرافية تخص معطيات تاريخية وجغرافية وسوسيو-ديموغرافية واقتصادية حول الجهات المعنيّة بالبحث.
- ثانيا: اجراء مسح ميداني تم خلاله رصد المعطيات والمؤشرات التي تخصّ واقع المشاركة النسائية في الحياة العامّة والسياسية من خلال جمع قائمات الأحزاب السياسية والجمعيات الناشطة والهيئات الحكومية والسلط المحلّية والمكاتب الجهوية والمحلية للنقابات، إلى جانب تحديد عدد النساء في الهيئات المديرة لبعض الجمعيات والأحزاب حسب المعتمديات. كان الهدف من هذه المرحلة توفير المعطيات وفهم المنطقة وأهمّ الفاعلين/لات فيها، خاصة وأنه ومن خلال ما تم الاطلاع عليه ومن خلال ملاحظاتنا كان جليّا بالنسبة إلينا ندرة الدراسات الكمّية أو النوعية لموضوع مشاركة المرأة في الحياة العامّة والسياسيّة في الولايات الثلاث.
- ثالثا: جمع معطيات تهدف إلى التعرّف عن نماذج وProfils لنساء رائدات، شهيرات أو قياديات أصيلات هذه الولايات عبر مرّ التاريخ نظرا لما لهذا من تأثير على الواقع الذي تعيشه النساء اليوم، ولحاجة الشباب اليوم إلى نماذج ناجحة من الواقع الحالي أو من التاريخ.

ب. **المرحلـــة الثـــانيـــة**: هي مرحلة ميدانية تم خلالها تنظيم جملة من المقابلات نصف الموجّهة مع قياديات وقياديين في الأحزاب والنقابات والجمعيات والسلط المحلية. تمثّل الهدف منها في مقاربة مسألة المشاركة الفعلية للنساء وفهم الرهانات والتحديات على ضوء المؤشرات والمعطيات المتوفّـرة.

اعتمدنا في مقاييس الاختيار أن يكون الشخص مقيما في الولاية المعنيّة أو أصيل المنطقة، وأن يكون منخرطا في حزب أو جمعية أو نقابة (يفضل في المكتب التنفيذي) أو موظفا مسؤولا في إحدى السلط المحلّية. كما تم تطعيم هذه المقابلات بجملة من الورش البؤرية للخروج بتوصيات إضافية حول الموضوع وذلك في كلّ من قفصة وقابس.

5. مفهـــوم المشـــاركـــة السياسيـــة

تعتبر المشاركة في معناها العام مكوّنا أساسيا في الحياة السياسية للنظم الديمقراطية[5]، فالديمقراطية لا تمارس إلاّ عبر المشاركة التي تقتضي آليات الاقتراع أو الانتخاب يقوم بها المواطنون/ات لممثليهم في المجالس والهيئات التشريعية، كما يتم ذلك على مستوى الحكم المحلي أو الجهوي. فالمشاركة السياسية هي نشاطات جماعية تمنح المواطنين القدرة على التأثير في المنظومة السياسية، وتقترن بالنظم الديموقراطية المرتكزة على مبادئ المواطنة[6]. وترتبط المشاركة السياسية بالقدرة على صنع واتخاذ القرار، وتتضمّن عدّة مستويات هي: التمكن من المعلومة، ابداء الرأي، القيام بمبادرات والانتخاب.

هذا ويحصر الفاعلون المحليون خلال المقابلات «المشاركة» في ثلاثة مستويات أساسية:

1. **المشـــاركـــة كفعـــل مواطنـــي واجتمـــاعي**: أي التأثير في المجتمع من خلال «المشاركة» في الشأن العام سواء كان المدني أو السياسي، وذلك في ارتباط بمفهوم صنع واتخاذ القرار وبمفهوم «الفاعلية»،

5. T. Godbout Jacques, La participation politique : leçons des dernières décennies, in Collection de culture, Québec, 1999, p 5.
6. فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر التوزيع، بيروت، 1998، ص 301

2. **المشـــاركـة كحـق وواجـب**: المدخل الحقوقي مهم في فهم المشاركة في الشأن العام، فالمشاركة حقّ يجب على المرأة افتكاكه، وهي واجب للمرأة تجاه المجتمع يسمح لها بالانخراط في الشأن العام،

3. **المشـــاركـة كـوعـــي**: وعـي بالأدوار والمسؤوليـات ضمن سياق تاريخي ما، ووعي بالدور الفـارق الـذي يمكـن أن تلعبـه النسـاء ضمن محيطهـنّ الاجتمـاعي، وصلب العمليـة السيـاسية.

مفهـوم المشـاركـة، إطـاره العـام وآليـاتـه (حسـب الفـاعلين المحلييـن)

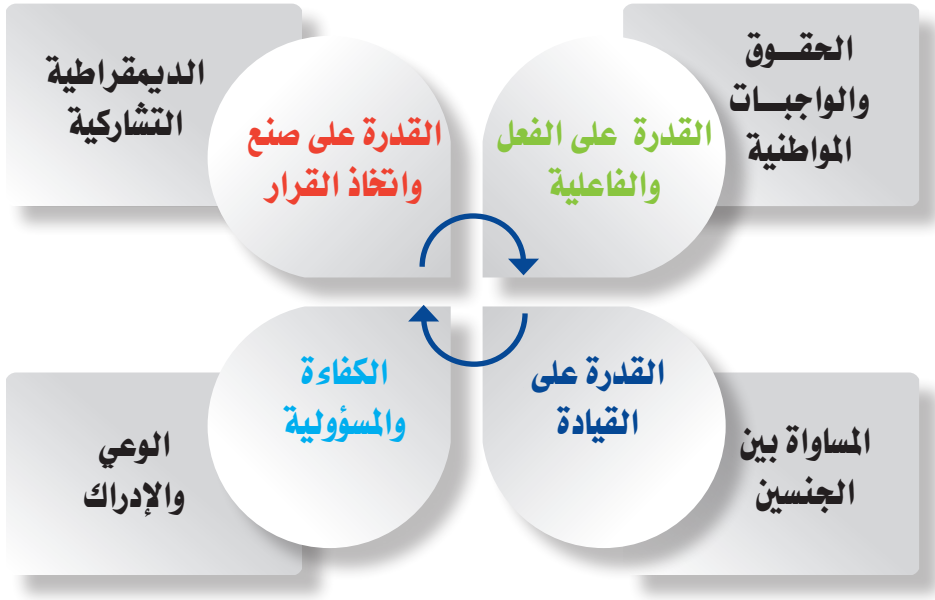

II. أهــمّ المؤشــرات فــي الولايــات الثــلاثة

1. المؤشـــــرات الديموغرافيـــــة

يتوزّع السكان في الولايات الثلاث على نحو متفاوت بحسب المعتمديات والوسط والجنس، حيث نلاحظ تمركزا في الأوساط البلدية وفي المعتمديات التي يوجد فيها مستوى خدمات وتشغيل أفضل من غيرها.

يتراوح عدد السكان في قفصة مثلا بين 101.148 في قفصة الجنوبية و20.137 في القطار، مقابل 63.122 في معتمدية مارث و4444 في مطماطة من ولاية قابس، و87.307 في بنزرت الشمالية مقابل 40.166 في معتمدية سجنان. كما يتأثر عدد السكان الاناث في قابس خاصة بمتغيّر الجنس حيث لاحظنا في كل المعتمديات ارتفاعا في عدد النساء مقابل الرجال ويعود هذا في جزء منه إلى عامل الهجرة الداخلية والخارجية.

جــدول عــدد 2 : توزيــع عــدد السكــان فــي الولايــات الثــلاث حســب الجنــس

الولاية	الذكور	الإناث	المجموع
بنزرت	286636	281583	568219
قفصة	166418	170913	337331
قابس	183719	190581	374300

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكان والسكنى 2014.

2. مؤشـــــرات التعليـــــم

تشهد الولايات الثلاث نسب تمدرس (6 – 14 سنة) مرتفعة عموما تجاوزت المعدل الوطني المقدّر بـ95.93 %، أما نسب التمدرس بالتعليم العالي (19 – 24 سنة)، فتشهد ارتفاعا خاصة بالنسبة للإناث في الولايات الثلاث. بالمقابل ترتفع نسب الأمّية بين الاناث في فئة (10 سنوات فما فوق)، وتتواصل حتى بالنسبة إلى أميّة الشباب (15 – 29 سنة). ورغم تقارب المؤشرات عموما في الولايات الثلاث، إلا أن التباينات تبزر بالخصوص على مستوى المعتمديات، وأخذا بعين الاعتبار متغيّر الوسط (بلدي/غير بلدي) والجنس.

جـدول عـدد 3 : توزيـع نسـب التمـدرس والأميّـة حسـب السـنّ، الجنـس والولايـة

الولاية	نسبة التمدرس 6 ـ 14 سنة		نسبة التمدرس بالتعليم العالي 19 ـ 24 سنة		نسبة الأميّة 10 سنوات فما فوق		نسبة أميّة الشباب 15 ـ 29 سنة	
	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور
بنزرت	96.97	96.40	44.67	34.67	25.68	15.28	5.66	4.44
قفصة	96.28	96.37	47.28	37.94	27.86	14.16	7.02	3.48
قابس	97.24	96.92	52.01	39.38	23.82	11.23	3.08	2.40

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكان والسكنى 2014.

3. مؤشـــــرات التشغيـــــل

بلغت نسب النشاط (15 سنة فما فوق) سنة 2014 أقصاها في ولاية بنزرت بمعدّل45.59 %، ثم 43.70 % في ولاية قفصة و41.72 % في ولاية قابس لتقارب بذلك أو تتجاوز المعدّل الوطني الذي سجّل 41.82 %.

أمّا البطالة (15 سنة فما فوق) فقد بلغت 13.11 % في بنزرت، 19.06 % في قابس، لتبلغ أقصاها في قفصة بـ26.27 % (سجّل المعدّل الوطني 14.82 %)، وتتفاوت هذه النسب بحسب المعتمديات، وخاصة بحسب الجنس في الولايات الثلاث.

جدول عدد 4: توزيع نسب النشاط ونسب البطالة (15 سنة فما فوق) ونسب بطالة أصحاب الشهادات العليا بحسب الولاية، المعتمدية والجنس

الولاية	المعتمديات	نسبة النشاط		نسبة البطالة		نسب بطالة أصحاب الشهادات العليا	
		إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
بنزرت	بنزرت الشمالية	28.88	62.00	18.68	10.53	22.69	10.07
	بنزرت الجنوبية	26.29	69.31	20.54	11.16	32.38	11.39
	منزل بورقيبة	30.74	60.28	19.53	15.49	32.15	16.25
	ماطر	29.94	66.03	18.79	14.49	36.68	18.52
	سجنان	13.03	63.18	31.66	14.85	37.74	17.06
قفصة	قفصة الجنوبية	30.10	64.71	37.52	16.65	45.72	21.36
	أم العرائس	20.47	60.74	66.64	26.64	70.71	40.99
	المتلوي	23.69	61.47	59.52	26.66	64.25	37.81
	القطار	22.96	64.49	17.08	15.51	57.03	19.91
	السند	15.38	59.05	45.35	15.08	60.16	26.79
قابس	قابس المدينة	25.66	64.73	31.95	13.22	43.65	19.02
	المطوية	22.80	64.75	33.84	11.40	48.04	18.63
	الحامة	22.83	64.24	49.18	15.94	62.97	23.38
	مطماطة	12.38	53.22	43.10	8.11	52.50	15.79
	مارث	13.19	57.68	40.47	13.15	56.14	22.04

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، 2014.

4. مؤشـــــرات المشـــــاركة السيـــــاسية والمدنيـــــة

تنصّ المادة 7 من «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة»:
تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل الحق في :

أ. التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، وأهلية الانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام،

ب. المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة وفي شغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية،

ت. المشاركة في جميع المنظمات والجمعيات غير الحكومية التي تعنى بالحياة العامة والسياسية للبلد.

برزت مشاركة النساء في المجال العام بشكل جليّ بعد انطلاق المسار الثوري في تونس سنة 2011، وذلك من خلال المشاركة وتصدّر المسيرات والمظاهرات العامّة في مختلف ولايات الجمهورية التونسية قبل انهيار النظام، أو فيما بعد خاصة خلال مرحلة حكم الترويكا (2011 - 2014) ، نظرا لما نشب خلال هذه المرحلة (مرحلة صياغة دستور الجمهورية الثانية) من صراعات ونقاشات، تطلّبت حضورا أكبر للنساء خاصة وأنّهنّ كنّ صلب هذا الصراع، وبشكل من الأشكال مِحْوَرَهُ.

دارت الأزمات التي عاشتها تونس خلال فترة حكم «الترويكا» حول مسألة جوهريّة، ألا وهي النمط المجتمعي التونسي، وتجلّى الصراع حول هذا النمط من خلال قضايا عديدة تدور حول سؤال الهوّية ومجلّة الأحوال الشخصيّة ومكانة المرأة بين الفضاءين العام والخاص.

كانت النساء التونسيات من بين الفئات الأكثر تأثرّا بالوضع العام للبلاد، فكنّ مجالا للصراع بين مختلف التيارات السياسية والاجتماعية، الديمقراطية منها والمحافظة و«المتطرفة»، من ذلك مثلا الصراع حول مسألة مشاركة النساء في الحياة العامّة والسياسية انطلاقا مما دار من جدل حول اعتماد مبدأ التناصف العمودي والأفقي ودسترته سنة 2014، ثمّ مسألة المساواة بين المواطنين والمواطنات ومحاولة طرح مفهوم بديل له هو مفهوم «التكامل»، وصولا إلى مسألة المساواة في الميراث ومرسوم عدد 73 المتعلّق بزواج التونسية من الأجنبي (بما فيه غير المسلم).

ومنذ 2011، شكّلت النساء التونسيات من مختلف الشرائح والطبقات الاجتماعية، سَدًا منيعا أمام القوى المحافظة و«الرجعيّة» التي كانت ترمي إلى تحجيم مشاركة النساء والعودة بهنّ من الفضاء العام إلى الفضاء الخاص، وأكدن على حرصهنّ على ترسيخ مبادئ المساواة والديموقراطية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على مكاسبهنّ القانونية.

ورغم هذا الواقع، لا نزال نلاحظ ضعفا كبيرا في نسب تواجد النساء في مراكز القرار في مختلف الهياكل الحكومية وفي الأحزاب والجمعيات والنقابات والسلط المحلية إلخ.. رغم اعتقاد الكثيرين أن السقف المحدّد لمشاركة النساء قبل الثورة قد تحطّم، وأنّ النساء برهنّ على القدرة والكفاءة لخوض مجال العمل في الفضاء العام والمجال السياسي خصوصا.

إنّ النساء تشكلن القواعد الأساسية لغالبية الأحزاب السياسية الفاعلة في الجهات اليوم، ولغالبية الجمعيات والنقابات، إلاّ أنه وعلى مستوى التمثيلية في مراكز القيادة وصنع القرار، تتراجع هذه المكانة وتقلّ أعداد النساء، لتغيب كلما اتجهنا نحو المناطق الداخلية ونحو ما هو محلّي بالخصوص.

بحثنا ضمن هذه الدراسة على مؤشرات تعكس تمثيلية النساء في مختلف الهياكل آنفة الذكر، وطنيا، جهويا ومحليا، وفي ما يلي التفاصيل.

أ. تمثيلية النساء في المجالس المنتخبة: حضور محتشم لا يعكس الوزن الحقيقي للنساء

مثّلت انتخابات 23 أكتوبر 2011 فرصة للنساء للوصول إلى مراكز القرار في المجالس المنتخبة، حيث كانت نسبة النساء المسجلاّت 47 % من مجموع المسجلين، أي 5502 من جملة 11676 مترشحا. في المقابل لم تتجاوز نسبة تمثيلية النساء كنائبات في المجلس الوطني التأسيسي الـ59 إمرأة[7] من جملة 217 نائبا، أي بنسبة 27 % تقريبا[8].

ومثّلت ولاية بنزرت في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي بـ 8 نوّاب، منهم سيدتان عن حركة النهضة، هما «عائشة الذوادي» و«أسيا النفاتي». أما قفصة وقابس، فقد مثلتا بثلاث سيدات هنّ : «زهرة صميدة»، «دليلة بوعين» و«آمال عزوز»، وكنّ نائبات عن حزب حركة النهضة.

خلال الانتخابات التشريعية سنة 2014، كانت نسبة مشاركة النساء أقل من نسبة مشاركة الرجال سواء على مستوى الترشح أو التصويت أو حتى في مكاتب الاقتراع. كما كانت النسب متفاوتة بحسب المعتمديات. وقد مثّلت بنزرت 3 سيدات هنّ: «لمياء الدريدي» عن التحالف الديمقراطي (الآن في كتلة حزب حركة نداء تونس)، «آمنة بن حميد» عن حركة النهضة، و«ابتهاج بن هلال» عن حزب حركة نداء تونس. أمّا قفصة فقد مثلتها السيدة «أسماء بو الهناء» عن حركة نداء تونس و«زينب البراهمي» عن حزب حركة النهضة، وقابس مثلتها كل من «راضية التومي» و«أمل سويد» عن حزب حركة النهضة.

7. لا تتفق كل المصادر على رقم واحد بالنسبة لعدد النساء في المجلس الوطني التأسيسي نظرا لأنّ الأعداد تغيّرت طيلة مرحلة عمل المجلس، ونعتمد هنا النتائج النهائية لانتخابات 23 أكتوبر 2011.

8. انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس، 23 أكتوبر 2011، التقرير النهائي، مركز كارتر، ص 24.

جـدول عـدد 5 : توزيـع ممثـلي الولايـات الثـلاث في المجـالس النيـابيـة الوطنيـة فـي 2011 و2014

الولاية	المجلس الوطني التأسيسي 2011			مجلس نواب الشعب 2014		
	نساء	رجال	المجموع	نساء	رجال	المجموع
ولاية بنزرت	2	6	8	3	6	9
ولاية قفصة	1	6	7	2	5	7
ولاية قابس	2	5	7	2	5	7

المصدر: موقع واب مجلس نواب الشعب http://www.arp.tn/.

ب. تمثيلية النساء في المجالس البلدية: قانون التناصف وحده لا يكفي :

ارتفعت نسبة مشاركة النساء في الانتخابات البلدية التي إنتظمت في شهر ماي 2018 نسبيا، خاصة بالنسبة إلى رئاسة القائمات الانتخابية لتبلغ 30.33 % من القائمات مقابل 69.67 % يرأسها رجال، مما أفضى إلى نسبة 47 % نساء فائزات في الانتخابات البلدية، مقابل 52 % من الرجال[9]، وذلك بفضل القانون الانتخابي الذي نصّ على التناصف العمودي والأفقي[10]. وخلافا لما أفرزته نتائج الانتخابات، نجد أن نسبة النساء رئيسات البلديات تراجعت إلى 19.5 % أي حوالي 68 رئيسة بلدية منتخبة.

9. Dejoui (N). Résultats des élections municipales 2018. 9 Mai 2018. L'ECONOMISTE Maghrébin. https://www.lecono-mistemaghrebin.com/2018/05/09/resultat-final-de-lisie/ .

10. الفصل 49: «تقدم الترشحات لعضوية المجالس البلدية والجهوية على أساس مبدأ التناصف بين النساء والرجال وقاعدة التناوب بينهم داخل القائمة ... كما تقدّم الترشحات لعضوية المجالس البلدية والجهوية على أساس مبدأ التناصف بين النساء والرجال في رئاسة القائمات الحزبية والائتلافية التي تترشح في أكثر من دائرة انتخابية». قانون أساسي عدد 7 لسنة 2017 مؤرخ في 14 فيفري 2017يتعلق بتنقيح وإتمام القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 17 فيفري 2017، ص 569.

يعود ذلك إلى اعتماد التوافقات صلب الأحزاب السياسية والتي لم تأخذ بعين الاعتبار نجاحات النساء في الانتخابات، إضافة إلى عدم احترام هذه الأحزاب لمبدأ التناصف والمساواة. ففي قابس مثلا، لم تفز بمنصب رئاسة البلدية سوى 3 سيدات عن مجموع 16 بلدية، وفي قفصة كذلك نجد 3 سيدات من جملة 13 رئيس بلدية، أما في بنزرت فقد بلغ عدد رئيسات البلديات 6 رئيسات، من جملة 17 رئيس بلدية.

جدول عدد 6 : توزيع عدد رئيسات البلديات في الولايات الثلاث بحسب الجنس

الولاية	إناث	ذكور	المجموع
ولاية بنزرت	6	11	17
ولاية قفصة	3	10	13
ولاية قابس	3	13	16

المصدر: الهيئة العليا المستقلة للانتخابات 2018

لاحظنا أيضا إعادة إنتاج للأدوار الانجابية والمجتمعية للنساء في تحديد مهامهنّ ومسؤولياتهنّ في مستوى المجالس البلدية. ففي غالبية الأحيان، كلّفت النساء بلجان الصحّة، الثقافة، الشؤون الاجتماعية والأسرة، الشباب والرياضة، في حين أسندت للرجال لجان الشؤون المالية والإدارية، الأشغال والتهيئة العمرانية، التعاون والعلاقات الخارجية.

جـدول عـدد 7 : النسـاء رئيسـات البلديـات في الولايـات الثـلاث 2018

بنزرت	قابس	قفصة
ثريا عبد العزيز السعيداني (رئيسة بلدية الحشاشنة، قائمة الأجيال)	**عائشة بوسته** (رئيسة بلدية كتانة، حزب حركة النهضة)	**سهام دیناري** (رئيسة بلدية المتلوي، حزب حركة النهضة)
سارة ثامر (رئيسة بلدية تينجة، حزب حركة النهضة)	**برنية عجمني** (رئيسة بلدية منزل الحبيب، حزب حركة النهضة)	**كوثر حزاز** (رئيسة بلدية بلخير، حزب حركة النهضة)
سماح عميرة(11) (رئيسة بلدية الماتلين، حزب حركة النهضة)	**فائزة حريزي** (رئيسة بلدية الحبيب ثامر بوعطوش، حزب حركة النهضة)	**مبروكة بوزيان** (رئيسة بلدية لالة، حزب حركة النهضة)
نزيهة قداشة (رئيسة بلدية منزل جميل، حزب حركة النهضة)		
نسيمة المشرقي (رئيسة بلدية غزالة، حزب حركة نداء تونس)		
مروى الدريدي (رئيسة بلدية منزل عبد الرحمان، التيار الديموقراطي)		

المصدر: البحث الميداني، 2018.

11. استقالت السيدة عميرة من رئاسة بلدية الماتلين لعدم قبولها بالتفرّغ لرئاسة البلدية، وتم انتخاب السيد حمدي زغبيب بدلا عنها.

ج. تمثيليــة النســاء فــي المعتمديــات والعمــادات: حضــور محتشم ومبــادرات نحــو التغييــر

لا تزال مشاركة النساء على مستوى المسؤوليات ومراكز القرار ضمن السلط المحلية (المعتمديات والعمد)، ضعيفة في المجمل على مستوى الجمهورية. وسجلنا على مستوى كافة أنحاء الجمهورية وجود 33 معتمدة سنة 2015، تتوزّعن كالتالي: 11 في تونس الكبرى، 9 في الوسط الشرقي، 7 في الشمال الشرقي، 3 في الشمال الغربي، 2 في الجنوب الغربي و0 في الجنوب الشرقي.[12]

ويعد الوضع في بنزرت استثنائيا، فللمرّة الأولى على مستوى الجمهورية التونسية، تجمع ولاية 7 نساء معتمدات من جملة 14 معتمد سنة 2014، وتراجع هذا العدد قليلا سنة 2017 بتعويض معتمدة منزل جميل.

جــدول عــدد 8 : أسمــاء المعتمــدات الستّ المبــاشــرات لعملهنّ فــي بنــزرت حتــى 2017[13]

السيدة سامية بوعلاق : معتمدة جومين
السيدة وفاء بن عريف : معتمدة بنزرت الشمالية
السيدة بسمة العوني : معتمدة بنزرت الجنوبية
السيدة حياة متيشي : معتمدة أوتيك
السيدة لطيفة السعيدي : معتمدة رأس الجبل
السيدة بسمة بن أحمد القلعي : معتمدة الشؤون الاجتماعية بولاية بنزرت

المصدر: البحث الميداني، 2018.

12. المرأة والرجل في تونس : مؤشرات وأرقام، الكريديف، تونس، 2016، ص 194.
13. مأخوذ عن قائمة منشورة من طرف رئاسة الجمهورية في 2014 و2015، وحتى 2017، ومحيّنة استنادا على منشورات الرائد الرسمي.

صفـــاء حشـــاني، أوّل امرأة في منصب «عمدة» في منزل عبد الرحمان الشرقية من ولاية بنزرت (واد الرومين)، عمرها 27 سنة، تم تعيينها في أكتوبر 2017، متحصلة على الاجازة في ادارة الأعمال، كانت معطلة عن العمل لمدّة 5 سنوات.

لم نسجل في قابس وقفصة وجود نساء في منصب معتمدات. بالمقابل، شهدت ولاية بنزرت تعيين امرأة في منصب عمدة وذلك في منزل عبد الرحمان وهي السيدة صفاء حشاني، وفي قابس، ولأوّل مرة في تاريخ الجهة، تمّ تعيين امرأة في منصب «عمدة» وهي السيدة نسرين راجح ناصفي.

نسريـــن راجـــح نـــاصفي، أوّل امرأة يتم تعيينها في منصب «عمدة» وذلك في المنطقة الرابعة باب بحر التابعة لمعتمدية قابس المدينة. عمرها 33 سنة وهي متزوجة وصاحبة شهادة جامعية عليا. تم تعيينها يوم 3 أفريل 2018.

د. تمثيلية النساء في الأحزاب السياسية: حضور دون المأمول ورهين القرار الحزبي

تجدر الإشارة في البداية أننا واجهنا صعوبة في الحصول على المعطيات حول مشاركة النساء في العمل الحزبي (رغم أن الأحزاب والجمعيات أكثر تعاونا من الجهات الحكومية والسلط المحلية)، إما لعدم إلمام الحزب بتركيبة مكاتبه الجهوية والمحلية بشكل واضح، فيحتاج المسؤول الجهوي في حالات عديدة إلى اجراء اتصالات بالمكاتب المحلية ليحين معطياته حول عدد النساء في المكاتب التنفيذية للأحزاب على سبيل المثال.

وفي حالات أخرى، تفضل القيادات الحزبية عدم التصريح بهذه الأعداد، إمّا لأنها تشير إلى عدم توازن بين الجنسين (وهو ما لا يتماشى مع السياسة المصرح بها من الحزب والتي تدخل في إطار المساواة والتناصف)، أو أنها تفضح الحجم الحقيقي لهذه الأحزاب، التي لا تملك أغلبها مقرات في مستوى المحليات، باستثناء حزبي حركة النهضة وحركة نداء تونس اللذين يملكان مقرات في غالبية المحليات وأحيانا حتى في القرى النائية (وهذا تعنى به حركة النهضة تحديدا).

تعدّ مشاركة النساء في الأحزاب السياسية خاصة على مستوى هياكل صنع واتخاذ القرار في الولايات الثلاث، مشاركة دون المأمول ورهينة القرارات الحزبية. كما تتفاوت هذه النسب بحسب الأحزاب والمعتمديات، إلا أنّها في كل الحالات تتقلص كلما اتجهنا نحو المكاتب المحلّية خاصة في المناطق الريفية، حيث لاحظنا في بعض المحلّيات والجهات، غيابا تاما للنساء في الهياكل الادارية والتسييريّة.

وتفسّر القيادات الحزبية الرجالية التي تم استجوابها في إطار هذه الدراسة ظاهرة نقص عدد النساء في المكاتب التنفيذية لأحزابهم بـ «عدم وجود كوادر نسائية ذات خبرة» أو «عدم تفرّغ النساء للعمل الحزبي» أو «عدم رغبتهنّ في الترشح أصلا للمناصب القيادية».

> «إنّ المشاركة النسائية في بنزرت المدينة ضعيفة، وقد تكون في المعتمديات أفضل وأحسن...، عموما النساء في بنزرت رغم قوة ارادتهنّ، ليست لديهنّ الكفاءات ولا الأدوات ولا التكوين ولا الخبرة، لذا، نحتاج التكوين والتدريب في مختلف القطاعات وحسب المجالات».
>
> **ليليـــــــا**
> حزب حركة مشروع تونس، بنزرت

تبين كذلك أن جزءا من النساء الموجودات في هياكل هذه الأحزاب لم يتم تأهيلهن ليكنّ قياديات وتم «انتدابهنّ» في هذه الأحزاب للحاجة والضرورة الظرفية، مثل ما وقع مثلا خلال الانتخابات البلدية في حزب حركة النهضة بالخصوص، حيث افادتنا بعض الفائزات في الانتخابات البلدية عن هذا الحزب أنهن لم تكن في يوما ما عضوات أو مقربات منه ولم يكن لديهنّ أي نشاط سياسي، لكن تمت دعوتهن فاستجبن لذلك، وانخرطن في الحزب بعد الفوز في الانتخابات.

«أنا دخلت قائمة حركة النهضة، هم اقترحوا عليّ الدخول وعائلتي شجعتني على النهضة، قبلت أن أكون معهم، وأنا اليوم عضو مجلس بلدي ورئيسة لجنة الديمقراطية التشاركية والحوكمة...».

سميـــــرة، عضوة مجلس بلدي،
حزب حركة النهضة، قابس

ويتفاوت حضور النساء بحسب الأحزاب والمكاتب (جهوية ومحلية)، كما يتأثر حضور النساء في هياكل الحزب بالمنطقة والوسط والعادات والتقاليد والمستوى التعليمي وغيرها من العوامل الفاعلة والمؤثرة .

«هناك عديد المشاكل أمام المشاركة في الحياة العامة والسياسية، وحتى عندما وضعوا قانون التناصف واجهنا وسنواجه مشاكل، فلا توجد نساء على استعداد لدخول الحياة السياسية، وعديد الأحزاب لم تجد نساء لتضعها في القائمات مثلا في بازينة، جومين وسجنان، هي قرى ريفية فلاحية محافظة جدا، بالمقابل في بنزرت الشمالية لم نواجه هذه الإشكاليات. ولم تتمكن الأحزاب من تكوين قائمات النساء هناك منهن من هي غير مهتمّة بالمشاركة في الحياة السياسية، وهناك من هي خائفة من التشويه والعنف والملاحقات وتشويه السمعة، وهناك من تقول ببساطة إن زوجها لا يريد، وهناك من تحاول تغليف ذلك بالقول بأنها تريد تربية الأولاد وليس لديها وقت ... إنّ معتمدية ماطر منطقة ريفية فلاحية، النساء لا تردن المشاركة فيها، ففي مدن صغيرة كماطر لا يقع تثمين المشاركة النسائية، بل تكون المرأة عرضة للحسد والتلاسن والتشويه حتى من طرف النساء»

حســـــام، عضـو مجلس بلـدي،
حزب حركة نداء تونس، ماطر.

«هناك جملة من الضغوطات الاجتماعية على المرأة، تمنعها من المشاركة، وحتى وإن شاركت تكون مرتهنة إلى نظام ذكوري يتلاعب على القانون لتجد المرأة في الصورة ولكن عادة دون الكفاءة المطلوبة أي يقع الاختيار على نساء يمكن التأثير عليهن والتلاعب بآرائهن وفي الريف وفي ظل غياب القانون يكون الرجل هو الذي يتحكم حتى في رأيها. فعادة ما يقرر ذهابها للتصويت وإذا ذهبت عليها أن ترشح من يريده هو. زد على ذلك معيقات التنقل إلى المدن وانعدام حق المرأة في الإرث والإستقلال المادي».

يـــاسيـــــن
جمعية كابسا الجديدة، قفصة.

جدول عدد 9: توزيع عدد النساء والرجال في هياكل بعض الأحزاب في الولايات الثلاثة

المكاتب	النساء	الرجال
حزب حركة النهضة		
المكتب الجهوي ببنزرت	4	10
مجلس الشورى الجهوي بنزرت	7 [14]	22
المكتب الجهوي قفصة	3	12
المكتب الجهوي قابس	3	9
حزب حركة نداء تونس		
المكتب الجهوي قفصة	3	7
المكتب الجهوي قابس	8	20
الجبهة الشعبية		
المكتب الجهوي بنزرت	2	5
المكتب الجهوي قابس	1	6
حزب آفاق تونس		
المكتب الجهوي بنزرت	4	4
المكتب الجهوي بقابس	4	5
المكتب الجهوي قفصة	-	-
حزب حركة مشروع تونس		
المكتب الجهوي بقابس	2	5

المصدر: البحث الميداني، 2018.

14. رئيسة مجلس الشورى الجهوي بنزرت هي إمرأة، وهي أول إمرأة في الجهة تتولى هذه المهمة

وما نلاحظه عموما بشأن الأحزاب السياسية في الولايات الثلاثة هو أنّ:

1. العديد من هذه الأحزاب ليس لديها مقرات/أو هي غير مستقرة، ولا يوجد من يناوب في هذه المكاتب والمقرات جهويا ومحليا،
2. حزب حركة النهضة هو الحزب الوحيد المتواجد تقريبا في كل المحليات والقرى والأرياف في الولايات الثلاثة، كما أنه الحزب الوحيد الذي لاحظنا أن مقراته الجهوية مجهزة حتى بكاميرا للمراقبة وحواسيب وآلات طباعة إلخ...
3. السلط المحلية (الولاية، المعتمدية ..) لا تحتكم على قائمات واضحة في عدد الأحزاب الموجودة وفي أعضائها جهويا ومحليا نظرا لتفشي ظاهرة «السياحة الحزبية» وانعدام الاستقرار داخل هياكلها حسب تصريحهم،
4. تكلّف النساء في كلّ الأحزاب–ما عدا بعض الاستثناءات- باللجان المرتبط بأدوارهن الانجابية والاجتماعية (يمكن العودة إلى الصفحات الرسمية لهذه الأحزاب على مواقع الواب والاطلاع على ذلك وطنيا وجهويا).

هـ. تمثيلية النساء في المنظمات الوطنية : قوة انتخابية وتمثيلية محتشمة

لا تختلف نسب حضور وتمثيلية النساء في السّلط المحليّة والأحزاب أو المجالس النيابية عنها في المنظمات الوطنية. فإذا أخذنا مثالين عن هذه المنظمات وهما «الاتحاد العام التونسي للشغل» و«اتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية»، نرى ضعفا كبيرا في نسب تمثيلية النساء على مستوى مختلف الهياكل الجهوية، المحلية وحتى الوطنية صلب هذه المنظمات.

تشكل النساء غالبية القواعد الانتخابيّة الشغيلة في الإتحاد العام التونسي للشغل (54 % من المنخرطين في الاتحاد هنّ نساء)[15]، إلاّ أن حضورهنّ لم يكن أبدا ذو دلالة في الهياكل النقابية كالفروع الجامعية أو النقابات الجهوية أو الأساسية.

15. درة محفوظ، النساء التونسيات في العمل والنشاط النقابي، فريدريش ايبرت شتيفتونغ، جانفي 2017، ص 56.

«أنا أستاذة لغة ألمانية في قابس ونقابية منذ 2004، شعرت أنني نقابية فانخرطت في الاتحاد، قد يكون ذلك بسبب العامل الوراثي فأنا حفيدة الدغباجي والحامي ولا أرضى الاهانة لغيري.. كنت عضو نقابة أساسية من 2013-2017، ومنذ 28 فيفري 2018 أصبحت الكاتبة العامة، لقد خضنا مؤتمرا وفازت فيه قائمة «الوفاء لمبادئ حشاد» كنا 6 أعضاء، 4 رجال و2 نساء، أنا عضو معهم.. لا أحب أن يقال إنني «الكاتبة عامة للنقابة» احتراما لزملائي الرجال وتقديرا لهم «ما يجيش زملائي رجال» ... رجاء لا أحبذها».. أنا لا أحب أن تشارك المرأة لمجرد المشاركة وملئ القائمة، يجب على النساء كسب ثقة القواعد، لذا أنا كنت ضدّ الفصل عدد 3 من القانون الجديد للاتحاد الذي ينص على مبدأ الكوتا، فهذا لا يقوي النساء هذا ضدّ المرأة (رغم إقرارها بأن هذا القانون هو الذي خول لها تولي هذا المنصب)».

آمـــــال أزوينغي،

كاتبة عامة نقابة أساسي، قابس

ورغم مصادقة الاتحاد في مؤتمره الـ23 الذي انعقد سنة 2017، على توسيع تمثيلية المرأة صلب هياكله، إلاّ أن المؤشرات الواقعيّة لا تزال تدلّل على ضعف الحضور النسائي في جميع الهياكل والقطاعات، وعلى مقاومة لهذا القرار حتى صلب جزء من النساء النقابيات حسب ما ورد على لسان بعض النقابيات خلال البحث الميداني.

جـــدول عـــدد 10 : توزيـــع أعضـــاء المكـــاتب الجهويـــة لاتحـــاد الشغـــل حسب الولايـــة والجنـــس

المكـــاتب الجهويـــة للاتحـــاد العـــام التـــونسي للشغـــل 2018				
الولايـات	عدد أعضاء المكتب النقابي	نســاء	رجــال	الكتــابــة العــامــة
ولايـــة قابس	11	2	9	صلاح بن حامد
ولايـــة قفصة	11	1	10	محمد الصغير الميراوي
ولايـــة بنزرت	11	2	9	البشير السحباني

المصدر: البحث الميداني، 2018.

ولا يختلف الوضع كثيرا بالنسبة إلى «اتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية»، على مستوى تمثيلية النساء داخل هياكله التسييريّة. فخلال آخر انتخابات نظمتها منظمة الأعراف مثلا في 2018، تم انتخاب المكتب التنفيذي المكوّن من 31 عضو/ة، منهم 3 نساء فقط لم تضطلعنّ برئاسة أي لجنة صلب المكتب التنفيذي. كما آلت رئاسة المكتب إلى السيد «سمير ماجول» خلفا للسيدة «وداد بوشماوي» وهي أصيلة جهة قابس.

جهويا، لم يختلف الأمر، حيث لم يتجاوز عدد النساء الإثنتين في أحسن الحالات صلب مختلف المكاتب الجهوية، كما أن رآسة المكاتب كانت للرجال.

جـــدول عـــدد 11: توزيـــع أعضـــاء المكـــاتب الجهويـــة لاتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية حسب الولاية والجنس

المكاتب الجهوية لاتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (ديسمبر 2017)				
الولايات	عدد أعضاء المكتب التنفيذي	نساء	رجال	رئيس الاتحاد
ولاية قفصة	23	2	22	بلال خليفة
ولاية قابس	21	0	21	الطاهر الحاجي
ولاية بنزرت	21	2	19	محمد العربي علمية

المصدر: البحث الميداني، 2018.

«المشاركة في منظمتنا غير كافية وذلك لطبيعة النشاط الصناعي والتجاري الذي يهيمن عليه الرجال منذ القديم بالتالي لا نجد ثقافة المبادرة النسائية».

روضـــة،
غرفة الصناعة والتجارة بقابس

و. تمثيليــة النساء في الجمعيــات : هنّ موجودات في المنظمــات النسائية وفي مــا عداها منظمــات يرأسهـــا الرجـــال

ازداد المشهد الجمعياتي في تونس ثراء بعد ثورة 2011، حيث يناهز عدد الجمعيات إلى غاية شهر مارس 2018، 21.147 جمعية[15]، أمّا في قفصة فسجلنا 828 جمعية، مقابل 748 في قابس و905 في بنزرت. وسجّل الحضور النسائي في الهيئات المديرة للجمعيات في الولايات الثلاثة ضعفا عاما، في ما عدى الجمعيات النسائية، حيث غلب على تركيبة المكاتب المديرة/التنفيذية للجمعيات الرجال.

«أنا المرأة الوحيدة في الهيئة المديرة للجمعية رغم أني لست رياضية ولكني تقدمت بصفة طوعية عندما اقترح عليّ أحد الأعضاء وكنت جد مستغربة لعدم وجود نساء.

نـــــوارة، جمعية الأولمبي القفصي لكرة اليد، قفصة

إنّ غالبية رؤساء الجمعيات كذلك هم رجال. يفسر البعض ممن استجوبناه هذا الواقع بـ «طبيعة المجتمع» و«قدرة الرجال على الحركة وولوج الفضاء العام أكثر من النساء»، ومن جهة ثانية «عدم تقدم النساء لتولي المسؤوليات في الجمعيات لأن ذلك ينجر عنه حتما مسؤوليات أكبر وحضور أكثر صلب الجمعيات، وهو ما لا يمكن للنساء الالتزام به في الولايات الثلاث».

«من خلال تجربتي منذ 2011 فهمت أن العمل الجمعياتي يبقى رهين فئة اجتماعية دون أخرى تتكون أساسا من الرجال الكهول، فأغلب الجمعيات في قفصة يرأسها رجال تجاوزوا الخمسين يصعب التعامل معهم واقناعهم بدور الشباب والنساء، لقد وجدت نفس المشاكل في الجمعيات التي انخرطت فيها لذلك قررنا أنا ومجموعة من الأصدقاء والصديقات تكوين جمعية شبابية، والفرق واضح رغم قلة تجربتنا في العمل المدني ولكننا لا نعاني من مشاكل التمثيل سواء في النوع أو في السن».

ألفـــــة، جمعية شباب قفصة، قفصة

15. حسب موقع واب مركز افادة، الاطلاع يوم 13 مارس 2018.

ولا يفوتنا التأكيد في ختام هذه النقطة على بعض العناصر التي ميّزت العمل الجمعياتي بعد 2011، وأجمع حولها غالبية المستجوبين/ات:

1. **سرعة ظهور واضمحلال الجمعيات والحركيّة الدائمة صلبها،**
2. **تسييس العمل الجمعياتي وارتباطه بالأحزاب**
3. **عدم تخصّصها فعليا في المجال الذي سجلت فيه أو يفترض أنها اختصت فيه. فبسبب البحث عن التمويلات، تنفتح الجمعيات للعمل في مجالات لا ترتبط بمهامها.**

5. **انعدام الموارد يجعل الجمعيات في موقع هشّ، وفي غالبية الحالات هي تعمل دون توفّر مقرات.**
6. **وجود ظاهرة «الجمعيات الأسرية»، مما يحدّ من شفافية العمل الجمعياتي.**
7. **صعوبة تكوين قائمة واضحة حول الجمعيات نظرا لعدم ثبات المعطيات، كما أنه لا يمكن اعتمادها بشكل علمي وموضوعي فكلما دققنا في المعطيات المطلوبة لإثبات الوجود الحقيقي والفعلي لهذه الجمعيات، كلما تقلص العدد.**
8. **انخراط الفاعلين/ات وتوليهم مسؤوليات في أكثر من جمعية قد يخلّ بمهامهم صلب هذه الجمعيات.**

III. ولـوج مجـال العمـل السيـاسي والجمعيـاتي: التسييـس، أو الرغبـة فـي الاندمـاج أو الخـوف أم الصـدف؟

اعتبر غالبية المستجوبين/ات في هذه الدراسة أنّ «فعل المشاركة» و«المشاركة السياسية» بالنسبة للنساء تحديدا هو مسألة بديهية لا تتطلّب قرارات أو تدابير أو مواجهات أو جهدا خاصا من مؤسسات الدولة أو من منظمات المجتمع المدني أو حتى من المؤسسات البحثية، فهي أقرب إلى أن تكون من «طبيعة الأشياء». إلاّ أننا وجدنا ضمن مجتمع البحث بعض الآراء المخالفة، والتي تعتبر أنّ مكان المرأة هو في الفضاء الخاص، وأنّه إذا كانت مشاركتها في الحياة العامة ستجعلها تقصّر في مستوى واجباتها الأسرية، فيفضل أن تترك هذا النشاط وتتفّرغ لأسرتها بحسب قولهم.

> المشاركة شيء هام ولكن البيت أهمّ ...أرى أن المشاركة في الحياة العامة يمكن أن تكون من البيت لأني أعتبر أن المسألة المادية هي التي أجبرت المرأة على الخروج».
>
> **سنـــــاء،**
> جمعية وسم، قابس

> «المشاركة يجب أن تكون نسبية وليس في كل المجالات وليس على حساب الأدوار الأساسية مثل العائلة».
>
> **فـــــــرح،**
> الولاية، قابس

لفهم واقع هذه المشاركة، أسبابها ومعيقاتها، حاولنا في دراستنا تسليط الضوء على النساء المشاركات في الحياة العامة والسياسية اليوم في بنزرت، قابس وقفصة.

من هنّ؟ كيف دخلن العمل السياسي/المدني ولماذا؟ ما هي المعيقات التي واجهنها وكيف تقيّمن هذه التجربة؟ وما هي طموحاتهنّ السياسية؟.

ينقسم دخول النساء مجال العمل السياسي والمدني بشكل عام إلى صنفين:

1. نساء دخلن العمل السياسي والمدني قبل 14 جانفي 2011

يعتبر انتماؤهنّ السياسي ونشاطهنّ الحزبي أو الجمعياتي مواصلة لتكوين وتجربة سياسية سابقة سواء في السرّية أو صلب الحزب الحاكم قبل الثورة، وانطلقت أغلب هذه الانتماءات في المعاهد والجامعات أو في الهياكل النقابية والأحزاب. إنّ دخول العمل السياسي والمدني قبل الثورة كان يتطلّب وجود رأسمال ثقافي (مستوى دراسي ومعرفي) ورأسمال اجتماعي (بيئة داعمة ومؤطرة) يخوّل للمنخرطين/ات اكتساب قدرات ومعارف تجعلهم يختارون العمل السياسي و/أو المدني.

انطلاقا من شهادات المبحوثات، سجلنا اختلافا في أسباب انخراطهنّ صلب العمل السياسي والمدني قبل الثورة بحسب الجهة/الطرف الذي تم الانتماء إليه. فمن كنّ صلب أحزاب المعارضة، اعتبرن أنّ ولوجهنّ مجال العمل السياسي بالخصوص كان اختيارا فرديا، دفعن في غالبية الحالات ثمنه بالسجن أو الهرسلة أو التعذيب أو عرقلة مسارهنّ الجامعي والمهني، وامتدت تداعياته حتى على أسرهنّ حسب تعبيرهن.

«عندما كنت صغيرة في الثانوي وجدت نفسي لا يمكن أن أكون إلا يسارية وكان ذلك دون أن أعرف شيئا عن اليسار، كنت أدافع عن المحرومين ... دخلت اتحاد الشباب الشيوعي منذ 16 سنة، وكنت دائما أنشط في السرّية وحتى زوجي لم يعرف ذلك إلا بعد الثورة، حينها فقط أعلنت أنني في حزب العمال فصدم الجميع».

حيـــــاة،
حزب العمال، قفصة

«كان لدي وعي سياسي منذ الصغر. أنا أنتمي إلى أسرة ملتزمة، وعائلة اسلامية تنشط في جماعة «الاتجاه الاسلامي» وكنّا ضدّ السلطة، وكان أخي سجينا سياسيا عن الحركة زمن بن علي. أنا انتميت من السنة 3 ثانوي، وكنت متحجّبة... في الجامعة كنت ناشطة في العمل النقابي، وفي 1996، لم يكن يوجد التيار الاسلامي في الجامعة بشكل واضح، وكنا ننشط تحت غطاء الأحزاب القومية بالخصوص. بعد الثورة، انضممت علنيا إلى حزب حركة النهضة».

فاطمـــــة،
حزب حركة النهضة، بنزرت

«بدأت العمل السياسي منذ المرحلة الثانوية، تعرّفت على رفيق في قفصة، وكوّنا خليّة تلمذية في السرّية، الوضع كان صعبا، امرأة ومعارضة !!! قدنا المسيرات في 1984، كان هنالك رصاص، واعتقدنا أنه رصاص أبيض لكن تبيّن أنه رصاص حيّ، واستشهد رفيقنا خالد برهومي... بعد الثورة، في المؤتمر التأسيسي لحزب الوطنيون الديموقراطيون الموحد، أوّل فرع فتح كان في الرّديف، دخلت كعضو مجلس وانطلقت مسيرتي في العلن».

راضيـــــــة،
حزب الوطنيون الديموقراطيون الموحد، الرديّف

أمّا من انتمين إلى الحزب الحاكم حينها، فجزء منهم اخترن الانخراط فيه لعدم «وجود مجال آخر لممارسة السياسية» حسب قولهم، أو اضطرارا، وخوفا ولرغبة في الحماية و «اتقاء شرّ» من كانوا في السلطة. ذلك أنّ الانتماء قبل الثورة إلى أحزاب معارضة لم يكن بالمسألة البسيطة، سواء كانت أحزابا إسلامية أو يسارية. بالمقابل، كان اختيار الانضمام إلى هياكل التجمع الدستوري الديمقراطي فرصة للترقي والتقرّب من السلطة، والوصول بأسرع الطرق وممارسة نوع من الفعل السياسي.

ونلاحظ أنه قبل الثورة، لم يكن ممكنا الفصل بين العمل المدني الجمعياتي والعمل السياسي، حيث كان العمل المدني والنقابي مرتهنان ضرورة بالعمل السياسي، مما منع الكثيرين والكثيرات من دخول غمار التجربة.

«انخرطت عام 1997 في التجمع، زوجي كان يساريا، ولليوم لم يعمل، هو من المفروزين أمنيا وكان ينشط صلب اتحاد الطلبة، شارك في كل المناظرات وكان دائما يتم رفضه وإلى اليوم مقصي.. اضطررت للدخول والنشاط مع التجمع حتى «ينقص عليا الضرب» في الإدارة، ورغم ذلك منعت التجمع من النشاط في دار الثقافة... اتصل بي والي قابس في 2002 واقترح عليّ الترشح لمنصب نائبة جهوية لاتحاد المرأة، استشرت زوجي وساندني في قراراتي ودعمني... هنالك مثلي عديدات ينشطن في إتحاد المرأة وهن معارضات أكثر من المعارضة خارج التجمع وكنت متهمة دوما لأني أقول أن التجمع لا يمثلني، وأعتز اليوم بانتسابي للاتحاد...».

نعيمـــــة،
جمعية ذاكرة الأيام، قابس

2. نســاء دخلـن مجــال العمــل السيــاســي بعــد 14 جــانفــي 2011

حسب شهادات المستجوبات، فإنّ جزء كبيرا من النساء دخلن مجال العمل السياسي والمدني بعد الثورة إمّا لرغبة في المساهمة في بناء «الوطن» والتغيير في ظلّ انفتاح المجال أمام المشاركة، أو لشعور بالخوف من تهديدات يرونها جديّة خاصة بعد نتائج انتخابات 2011 وصعود حركة النهضة إلى سدّة الحكم، ولمجابهة التحديات التي تواجه وضعيّة المرأة، وبالتالي الشعور بالمسؤولية التاريخية، أو لملئ الفراغ خاصة بالنسبة للعمل الجمعياتي.

«بعد الثورة قررت دخول المجتمع المدني لأنّها فترة انفتاح وظهور الجمعيات في ظل انتشار الحريات وحرية التعبير، فدخلت إذاعة صوت المناجم، ثم في 2014 تحولت إلى الاذاعة الجهوية وأسست جمعية المرأة الريفية في نهاية 2013».

نهلـــــــة،
مركز الايواء للنساء ضحايا العنف،
سيدي عيش، قفصة.

«بعد الثورة طار بن علي، فدخلت السياسة من بابها العريض لأنني أريد الحريات وأردت أن أمنع الدكتاتورية في تونس، اتصلت برفيقات في النهضة وقررنا تكوين مكتب جهوي».

هـــــدى،
حزب حركة النهضة، قفصة.

«عرفت مشهد بعد 2011، كانوا مجموعة من الشباب تنشط دون تصريح في الأعمال الخيرية، كنت ساذجة، أريد أن أكتب أشياء في الفايسبوك وأضع صورا كوني أنشط وأساعد، للظهور فقط، طيش شباب، عندما رجعت إلى قفصة، كان لي وقت فراغ كبير، قلت لما لا أدخل للعمل الجمعياتي لملء وقتي، لكن فيما بعد تغيّر الوضع، شعرت بالمسؤولية، وأنا اليوم مهتمة حتى بالسياسة».

آمنـــــة،
جمعية مشهد، قفصة

«بدأت العمل السياسي صلب حزب حركة نداء تونس سنة 2012. أنا من عائلة دستورية بالأساس. بعد 2011، أحسست بضرورة الدخول في السياسة، وشعرت أننا أطلقنا صرخة لإنقاذ تونس من المشروع الإخواني، وأنقذناها من التهديد الذي يمسّ حقوق النساء وقرّرت دخول معترك الحياة السياسية. تزامن هذا مع تكوين حزب حركة نداء تونس، واتصلوا بي وطلبوا انضمامي للحزب وقبلت. إنّ النساء في تونس وفي بنزرت خرجن عندما شعرن بتهديد النموذج المجتمعي التونسي حيث بدأ تهديد المكتسبات القانونية للنساء، وبدأ تهديد دورها ومكانتها صلب المجتمع».

حيـــــاة،
حزب حركة نداء تونس، بنزرت

«انتخبت جهويا في مؤتمر جهوي للمجلس الوطني وترشحت للمكتب السياسي ونجحت 6 على 40 وكنت الثانية في قائمة 2011 وعلى رأس قائمة 2014. لم يكن لي طموح كبير في ذلك الوقت لمسؤولياتي العائلية ولكني كنت أدفع لتكون النساء في المقدمة لأن السياسة بقيت حكرا على الرجال الذين يمارسونها في جلسات المقاهي وتجربتي اليوم تمكنني من خوض الانتخابات البلدية وأقول «عندي النساء جيبوا رجالكم» والإشكالية في التناصف الأفقي في المناطق الريفية أين يصعب وجود المرأة أصلا».

بثينـــــة،

حزب آفاق تونس، قابس

تبين من خلال الدراسة وجود مجموعة من النساء ساعدهنّ اخراطهنّ صلب منظمة أهليّة كالهلال الأحمر أو الاتحاد الوطني للمرأة التونسية أو منظمة الكشافة التونسية أو بعض المنظمات التلمذيّة والشبابية كالمصائف والجولات وبعض النوادي المدرسية في الانخراط بعد الثورة في العمل الجمعياتي بالخصوص، حيث خلق لديهن الرغبة في تقديم المساعدة والتطوّع.

"بدأت في الاتحاد الوطني منذ كنت صغيرة وقد تعلمت الكثير وبعد الثورة شاركت في أنشطة تطوعية مع جمعية مواطنون خاصة على موضوع الانقطاع المدرسي ثم عملت في المكتب المحلي لمكتب النهضة لعدم وجود عنصر نسائي وتركت بصمة تمثلت في ايجاد شغل ومداخيل للنساء الأرامل اللاتي توفوا أزواجهن في الحادث الذي راح ضحيته ثمانية أعضاء من حركة النهضة (300 دينار شهرية لكل أرملة) ولكني خرجت لأني غير مقتنعة بالعمل الحزبي حتى وجدت البديل في جمعيتي".

فـــــايزة،

جمعية الرحمة،

سيدي عيش، قفصة.

هذا وقد لاحظنا فرقا بين النساء والرجال في تقييمهم لتجربة دخول مجال العمل السياسي والمدني وحتى أسبابه، سواء قبل الثورة أو بعدها. إنّ دخول الرجال، خاصة الشباب منهم، مجال العمل الحزبي/السياسي، له أسباب مختلفة، ترتبط أساسا بثقافة كانت موجودة وتمّ ترسيخها بعد «الثورة»، وفيها نوع من «الانتهازية» حسب رأي الفاعلين، حيث أنه وبعد نتائج انتخابات 2011 وانتصار حركة النهضة، وما رافقه من تمتع قياداتها وعائلاتهم بالعفو التشريعي العام، والعديد من الامتيازات خاصة التشغيل، وجد الكثير من الشباب أنفسهم أمام حيرة، ودفعهم إلى دخول غمار التجربة لنيل جزء من «الغنيمة».

«اعتقدنا أننا قمنا بثورة من أجل تغيير الوضع والقضاء على التهميش وخلق فرص تشغيل، فوجدنا أن من لم يتحركوا خلال الثورة تم تشغيلهم، وهم أول المستفيدين بعد 2011، فقلت – أنا والعديد من الشباب في ماطر–، يجب أن نأخذ حصتنا من «الكعكة» وأن نفتك ما هو حقنا بأي ثمن، من هنا انخرطنا في حزب حركة نداء تونس، ودعمناهم، والحمد لله، نجحنا في ذلك، وحصل شقيقي على وظيفة، وأنا أعمل أحيانا ومتفرّغ أكثر للنشاط الحزبي، وسأترشح للانتخابات البلدية».

حســـــام،
نائب رئيس البلدية،
حزب حركة نداء تونس، ماطر.

«بعد 23 سنة تصحّر ثقافي وفكري وسياسي، هناك جيل ثالث، بعيد عن العمل السياسي، وفي الثورة عندما جاءت الفرصة للانصهار اكتشفت أن العمل السياسي هو عمل انتهازي بالأساس. اليوم الشباب هو مفروز سياسيا، فمن لا يدخل الأحزاب الكبرى أي النهضة والنداء، يصبح مفروز سياسيا، «لا حزب = لا عمل» هناك حالة احباط عام وفقدان ثقة».

عمـــــــــاد،
جمعية كفاءات
للتشغيل والتنمية، ماطر

IV. مشاركـــة النســـاء فـــي الحيـــاة العـــامّـــة والسيـــاسيـــة : التحديـــات

تواجه النساء في ولايات بنزرت وقفصة وقابس العديد من الصعوبات والتحديات أمام ولوج الفضاء العام، سواء المدني أو السياسي، ورغم أنّ هذه المعيقات تعد مشتركة مع ولايات أخرى وحتى على المستويين الوطني والإقليمي-العربي، إلاّ أنّ الاختلاف يكمن في الحلول المطروحة للخروج من هذه الوضعية ومواجهة التحديات، وذلك بمراعاة واقع كلّ جهة.

ومن المهم التذكير بأن المناطق الثلاث المعنية بهذه الدراسة، عرفت مشاركات نسائية هامة خلال مختلف المراحل التاريخية، فنساء بنزرت وقابس ساهمن في النضال ضدّ المستعمر الفرنسي بشكل مباشر ولدينا أسماء مناضلات عديدات خلال هذه المرحلة نذكر من بينهنّ حلّومة حنيني، أمّ السعد يحي، خديجة رابح، مبروكة السبتيّة، حليمة الزعيمة وشريفة فيّاش...، إلى جانب أخريات سقطن شهيدات لعلّ أبرزهنّ حبيبة الجبالية، منيرة النجار، نعيمة التواتي، حبيبة حسونة، زهرة تواتي وأمنة فيتوري وغيرهنّ عديدات. كذلك الأمر بالنسبة إلى قفصة أين احتلت النساء الصفّوف الأمامية خلال انتفاضة الحوض المنجمي في 2008 ومن أبرزهن جمعة الحاجي، عفاف بوكدوس، علجية الجديدي، ليلى خالد العبيدي، يامنة الشرايطي وغزالة حمدي. هذا وتتأثر المشاركة بشكل عام في الجهات الثلاث بجملة من العوامل الخارجية والداخلية حدّدها الفاعلون/ات المحليون/ات خلال المقابلات كالتالي:

1. العوامل المؤثرة في جهة بنزرت من وجهة نظر المبحوثين/ات:

أ. الصـراع بين اليوسفيـــة والبورقيبـــة:

يعتقد غالبية المستجوبين/ات أنّ لسياسة الدولة التونسية بعد الاستقلال دور كبير في تحديد الواقع الحالي التنموي والسياسي في بنزرت، خاصة مع موقف الحبيب بورقيبة من الجهة إثر اختيار غالبية القيادات دعم صالح بن يوسف

في صراعه التاريخي معه، واثر المحاولة الانقلابية التي تورط فيها الكثير من «البنازرتية». وقد تركت تلك السياسة آثارها إلى اليوم على الحياة السياسية والتنموية في الجهة، حيث تم تعطيل أي إسهام للمنطقة، وتم تهميشها اقتصاديا وتنمويا، وطبعا سياسيا.

«بنزرت منطقة ساحلية داخلية ثرية، لكن ليست منطقة ريادية في تونس نظرا لخيارات سياسية، فبورقيبة كانت له مواقف من بنزرت ومن المعارضين سواء اليوسفيين أو غيرهم، بعد 1962 أخذت الأمور مرحلة ثانية، وانتقم بورقيبة من محاولة الانقلاب وتم تصنيف بنزرت أنها يوسفية».

مهـــــدي،
جمعية هيبودارِيتوس، بنزرت

«البنازرتية يكرهون بورقيبة لأنه أخرج فرنسا من بنزرت، وكانوا يَشُونَ «يقودوا» بالتونسيين المناضلين للجيش الفرنسي، ثم ساندوا بعد ذلك بن صالح يوسف، وبدأوا اثر ذلك بالتخونيج والقومجية».

سلـــــوى،
جمعية تدعيم الحق في الاختلاف، بنزرت

ب. تمثـــلات شخصيّـة البنزرتي/ة بما هو عيّـاش، صيـــاد وّضدّ السيـــاســـة:

يعتقد المستجوبون/ات أنّ لشخصية المواطن/ة البنزرتي/ة تأثير على واقع الحضور والمشاركة في المجال العام، سواء بالنسبة للرجال أو النساء، فالبنزرتي بطبعه شخص غير معنّي بالحياة السياسية ولا الجمعياتية، ولا يهتمّ إلا بكرة القدم والصيد البحري.

«البنزرتي شخص غير شجاع، منطوي ولا يحبّ «البراني» ولا يشارك في الحياة العامّة والسياسية. وهو شخص يعتبر نفسه محبًا للحياة un bon vivant تماما كما الفرنسي، يخرج ويسافر لكن لا يشارك ولا يحب الثقافة ولا السياسة».

فـــــوزي،
موظف سامي وكاتب، بنزرت

ج. انتشـــار الإسلاميـــين وتأثيـــرهـــم:

أكّد المستجوبون/ات أن جهة بنزرت من المناطق المحافظة التي برز فيها الاسلاميون كفاعلين سياسيين بشكل كبير رغم كونها منطقة ساحلية يفترض أن تكون أكثر انفتاحا، وهنالك مناطق محدّدة تحسب على الاسلاميين.

> «تعدّ مشاركة النساء في بنزرت في الحياة العامّة والسياسية ضعيفة، وهذا مرتبط في جزء كبير منه بالتاريخ، فقد كان حضور الاتجاه الاسلامي في 70 و80 و90 كبير جد في بنزرت (العالية، ماتلين، رأس الجبل...)، وعائلات هذه المدن تأثرت بما واجهه قيادات حركة الاتجاه الاسلامي من قمع من طرف النظام السياسي، وتمكّنت نساء حركة النهضة من اخراج عديد النساء اللاتي اضطهدت أسرهنّ في عهود سابقة ودفعتهن للمشاركة في انتخابات 2011 و2014».
>
> **حيـــــاة**،
> حزب حركة نداء تونس، بنزرت.

2. العوامـل المؤثرة في جهة قفصـة من وجهـة نظـر المبحوثيـن/ات:

أ. ثقـافـــة «التمـرّد» والصراعـــات العروشيـــــة:

تعدّ ثقافة التمرّد التي ميّزت سكان جهة قفصة على مرّ العصور واستفحال ظاهرة العروشية من أهم المؤثرات في المشاركة في المجال العام. ورغم تبني جهة قفصة لنمط علاقات نقابية-عمالية، إلاّ أنها حافظت على نمط العلاقات العروشيّة والقبلية التقليدية.

«الغريب أن الفتاة تدرس في الجامعة في ولايات أخرى بعيدة وتنشط في نوادي ونقابات ولكن عندما تعود لا تقبل أن تنشط في جمعية محلية أو تشارك في عمل سياسي...إن المرأة في الحوض المنجمي لديها تقاليد نضالية منذ الاستعمار وحتى في أحداث الحوض المنجمي..إلاّ أن ضعف الدولة واعادة انتاج عقلية الجهويات ومسألة العروشية التي كانت مخفية وظهرت بقوة بعد الثورة زادت من استنكاف المرأة حيث أصبحت العلاقات متوترة والمجال العام غير آمن فالمرأة هي الحلقة الأضعف التي يمكن استهدافها».

توفيـــــق،
جمعية الحوض المنجمي أم العرائس، قفصة

ب. ثقـافة المنـاجم والفسفـاط والاختيـارات التنمويـة للدولـة الوطنيـة:

مرّت مدينة قفصة من البداوة إلى ثقافة المناجم خلال فترة وجيزة، وقد أثر ذلك في تركيبة السكان ونمط العيش، كما ساهمت ندرة مصادر الدخل وتمحورها حول «المناجم» في خلق نموذج خصوصي للجهة. وكان للاختيارات التنموية التي تبنتها الدولة الوطنية أثر بارز في تغيير نمط العيش والتركيبة السكانية.

ج. الصـراع بين اليوسفيـة والبورقيبيـــة:

لا تزال آثار الصراع القديم بين صالح بن يوسف والحبيب بورقيبة تجد صداها في مدينة قفصة، حيث لم تسقط بعد من الذاكرة الجمعية أحداث ذاك الصراع وشخوصه، ولا يزال المستجوبون/ات يعتقدون أنّ قفصة تم تهميشها بشكل ممنهج مع الدولة الوطنية نتيجة ارتباط أسماء قياداتها بصالح بن يوسف.

يوضح هذه الفكرة الباحث هيثم سليماني في مقال له يحمل عنوان «قفصة: ثلاثية الحضارة والثروة والثورة»، يقول: «رغم الثروة المنجمية التي تكتنزها

هذه المدينة، عرفت قفصة تهميشًا مُنظمًا من دولة ما بعد الاستقلال بحسب الرّوايات التي يتناقلها السكان هنا، فإن «الأصول القفصية» لبعض اليوسفيين (وهم مجموعة ممن قاوموا الاستعمار واختلفوا مع بورقيبة في مسائل جوهرية من بينها مساندة حركة التحرر الوطني الجزائري وقام بورقيبة بإعدام بعضهم وسجن البقية) كانت وراء غضبة الرّئيس الأوّل لتونس كما غضب على مدن أخرى وكان جزاؤها الاستثناء من منوال التنمية لدولة ما بعد الاستعمار. تراكم هذا الحيف الجهوي الذي كرّسته أعلى سلطة في البلاد أفرز تأخرًا على مستوى البنية التحتية، حيث إنه لم يتم بعث سوى أربع مؤسسات بقفصة بين سنة 1957 وسنة 1987 وهي مؤسسات صغيرة وخاصة تمتلكها عائلات من قفصة وتربط بين المدينة وبين مناجم المظيلة، الرديف، صهيب وأم العرائس، وحتى بعد انقلاب السابع من نوفمبر ظل الحال على ما هو عليه لتصبح من أكثر المدن التي ترتفع فيها نسب البطالة ومن أسوء المدن التي يطيب فيها العيش بغياب الاستثمار في البيئة والصحة والتعليم» .

3. العوامل المؤثرة في جهة قابس من وجهة نظر المبحوثين/ات:

أ. إرث فكري ونضالي هام:

تزخر قابس بالرموز الفكرية والنضالية الهامة التي أثرت لا على مستوى الجهة فقط، بل امتدّ تأثيرها على كامل الجمهورية التونسية، فقابس هي مدينة الثائر «محمد الدغباجي» والسياسي «جلولي فارس»، وهي كذلك مدينة المفكّر التقدمي «الطاهر الحداد» صاحب كتاب «امرأتنا في الشريعة والمجتمع» (1930) والنقابي «محمد علي الحامي» الذي اسس عام 1924 «جامعة عموم العملة التونسيين CGTT».

16. هيثم سليماني، قفصة: ثلاثية الحضارة والثروة والثورة، مقال الكتروني نشر في موقع نون بوست، 16 أفريل 2015، وتم الاطلاع عليه في 22 سبتمبر 2018. https://www.noonpost.org/content/6286

ب. تعدّدية دينية، اثنية وعروشية مسكوت عنها :

تعدّ مسألة التعددية المذهبية (سنّة، شيعة واباضية) والاثنية (السود)بالخصوص من المسائل المسكوت عنها صلب المجتمع القابسي، رغم أن تأثيراتها واضحة، وقد رفض المستجوبون/ات الخوض فيها والحديث حولها معتبرين أنها مسائل شائكة يفضّل عدم طرحها.

ج. اختيارات تنموية للدولة الوطنية :

اعتبر المستجبون/ات أن اختيارات التنموية للدولة الوطنية بعد الاستقلال لم تكن صائبة، حيث قضت الصناعات المعملية الكيمائية على خليج قابس بالكامل، وبالتالي قضت على الثروة السمكية، وكثّفت من التلوّث البيئي، كما ساهمت بشكل كبير في انتشار مرض السرطان في الجهة.

ساهمت هذه العوامل مجتمعة في خلق بيئة خصوصية في كل ولاية واحيانا في كل معتمدية، أثّرت بشكل مباشر في تعزيز و/أو الحدّ من المعيقات التي تواجه النساء تحديدا في ولوج المجال العام. وعلى الرغم من تداخل المعيقات، إلاّ أننا نقسمها إجرائيا كالتالي:

معيقات سياسية، مؤسساتية وقانونية: تمثلت هذه المعيقات في :

- سياسات الدولة ومأسسة التمييز بين الجنسين،
- طبيعة العمل السياسي، النقابي والجمعياتي «الذكورية» حسب الفاعلين المستجوبين
- ضعف الجمعيات وتسييسها من طرف الأحزاب الفاعلة،
- انتشار الإسلام السياسي

«إنّ المرأة في الريف هي مثال للإقصاء والتهميش المتواصل منذ عقود من طرف كل الفاعلين وأعتبر أنه أهم عائق يظهر مدى التمييز والخلل بين الحياة في المدينة والحياة في الريف».

الحبيـــــب،
جمعية ندى للمواطنة والتنمية، قفصة

معيقـــــات اقتصـــــاديـــــة :

- نقص التمكين الاقتصادي للنساء

«هناك غياب تام في الخدمات الأساسية في الريف من صحة وتعليم ونقل، أنا أذكر أن مجموعة من الفتيات في منطقة زمرتن انقطعن عن التعليم بشكل فجئي لعدم وجود نقل».

فتحيّـــــة
فرع المنظمة الدولية للإعاقة، قابس

معيقـــات ثقافيـة وتربويـــة :

- الفكر الأبوي والعقلية الذكورية
- العنف المبني على النوع الاجتماعي
- تدني المستوى التعليمي وارتفاع معدلات الأميّة
- ضعف الثقافة المواطنية

«...لا توجد في المكاتب المديرة في الأحزاب في أوتيك نساء، كما أنّ المستوى التعليمي الضعيف في المنطقة جعل مشاركة النساء في الحياة السياسية ضعيفة».

حـــــافظ
جمعية التنمية المحلّية،
أوتيك الجديدة

«أنا واجهت عدّة صعوبات في تجربتي السياسية، من أهمّها عدم قبول الزميل والرفيق لوجود امرأة في الحزب وخاصة في مناصب عليا، إلى جانب كون غالبية الاجتماعات والقرارات كانت تؤخذ في المقاهي، ولا مجال لمشاركة المرأة فيها. في الأحزاب السياسية، الرأي المخالف عموما يصعب قبوله، إلى جانب أن العقلية الذكورية المحافظة لا تزال موجودة سواء في المهدية أو بنزرت»

ليليـــــا
الجبهة الشعبية، بنزرت

معيقـــات اجتمـاعيـــة ـ أسريـــة

- المحافظة على التوزيع التقليدي لأدوار النوع الاجتماعي في الفضاء الخاص

«لا يوجد رجال تقدميون في كل الأحزاب، وللأسف فالسياسة تدار ليلا، ولكنني أرفض المشاركة في هذه اللعبة، ليس لأنني امرأة ولا يمكنني الحضور ليلا أو دخول المقاهي والنزل، بل لأنني أرفض الفساد السياسي. واليوم يمارس التخجيل intimidation صلب الأحزاب وفي مجال العمل السياسي، وكأنه هناك عالمان منفصلان، سياسة الليل وسياسة النهار أو سياسة العلن وسياسة الخفاء، والنساء في غالب الأحيان لا تصلن لأنهن يعملن في المجال النهاري والعلني».

حيـــــاة
حزب حركة نداء تونس، بنزرت

معيقـــات ذاتيـــة

- ضعف الوعي الذاتي والثقة بالنفس
- الفكرة النمطية السائدة والقائلة بأن «المرأة هي عدوة المرأة»

V. التوصيـــــات

استنادا إلى نتائج العمل الميداني والمقابلات التي تمت في الولايات الثلاث مع مختلف المتدخلين (سياسيين، سلط محلية، جمعيات، احزاب سياسية واعلاميي)، واعتمادا على ما تمت ملاحظته من طرف الباحثين، نقترح جملة من التوصيات نصنّفها اجرائيا إلى توصيات عامة (بحسب المجالات)، وأخرى خصوصية بحسب الولايات،

1. التوصيـــــات العـــامـــة

فـي المجـــال السيـــاسي والسيـــاســاتـي

1. تشجيع الأحزاب لتشريك النساء في كافة المستويات ووضع آليات مراقبة،
2. تشجيع الشابات على الانخراط في العمل السياسي من خلال برامج تكوين وتعزيز قدرات،
3. توفير وتعزيز التمويل للجمعيات خاصّة في المناطق الريفية،
4. مراقبة وتفعيل القوانين المتعلقة بحماية النساء والفتيات العاملات في القطاع الفلاحي والعاملات في المنازل (توفير الحيطة الاجتماعية وترفيع الأجور)
5. إيلاء التقسيم المجالي وخصوصياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أهمية في التخطيط والسياسات (المجال الحضري، الريفي والمنجمي)
6. تكوين النساء في مجال الحقوق الأساسية والتنمية الشخصية والتواصل.

فـي المجـــال التعليمي والتكوين المهني والتشغيل

1. اعداد/تفعيل الاستراتيجيات المتعلّقة بمعالجة ارتفاع نسب الأميّة بين الصغار والكبار خاصة الإناث،
2. تفعيل سياسات لإعادة ادماج الفتيات المتسرّبات من التعليم خاصة في الأرياف
3. معالجة مسألة الانقطاع المدرسي خاصة الفتيات في المناطق الداخلية،
4. الحرص على توفير بيئة آمنة من التحرش الجنسي في المحيط المدرسي في الأرياف،
5. التشجيع على التكوين المهني للنساء في قطاعات تخدم الجهة.

فـي المجـــال الاقتصـادي

1. دعم القطاع الخاص خاصة في مجال الصناعات التقليدية والحرفيّة
2. تشجيع الاقتصاد الاجتماعي التضامني
3. تغيير منوال التنمية نحو المزيد من التشاركية واللامركزية
4. تشجيع المبادرة الخاصة وتمكين النساء من التنظّم في مجمعات وتعاضديات مهنية في الريف
5. تقريب مصالح الإقراض الصغير من النساء في المناطق الريفية والمنجمية.
6. مراقبة وتفعيل القوانين المتعلقة بحماية النساء والفتيات العاملات في القطاع الفلاحي والعاملات في المنازل (توفير الحيطة الاجتماعية وترفيع الأجور)
7. إعادة هيكلة القطاع الفلاحي وملكية الواحات لضمان حقوق النساء في الميراث

فـي مجـــال الرعـاية والخدمـات الصحيّـــة

1. مزيد العناية بأقسام التوليد في المستشفيات الجهوية،
2. تحسين وتيرة الخدمات الصحيّة في المستوصفات في الأرياف
3. تحسين الخدمات وتوفير الاطار الطبّي في المستشفيات خاصة في أقسام الاستعجالي
4. إماطة اللثام على العنف المسكوت عنها خاصة في الأرياف (تزويج الطفلات، الاغتصاب، العنف الزوجي).

فـي المجـــال الثقـافي والاجتمـاعي والريـاضي

1. تحديث المنظمات والفضاءات الشبابية بما يتماشى ومتطلبات المرحلة
2. توفير مسارح وقاعات سينما وفضاءات ثقافية ورياضية في مختلف المعتمديات
3. تشجيع ودعم الروضات البلدية لمساعدة النساء للخروج للفضاء العام
4. دعم الرياضة النسائية والتجهيز الرياضي من فضاءات وقاعات مغطاة

فـي المجـــال الخدمـاتـي والبنيـة التحتيـة

1. معالجة إشكالات البنية التحتية من صحة وتعليم خاصة في المناطق الريفية
2. تعميم التنوير العمومي وقنوات الماء الصالح للشراب
3. توفير البنية التحتية ووسائل النقل خاصة في الأرياف
4. تأهيل الأحياء العشوائية التي نشأت في محيط المدن.

فـي المجـــال البيئـي

1. اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية الغابات والثروة البحرية،
2. معالجة مشاكل التلوث الناتجة عن المصانع ومناجم الفسفاط
3. إجبار الوحدات الصناعية على اعتماد اجراءات لحماية البيئة،
4. اتخاذ اجراءات رادعة لحماية تلوث الماء والهواء ومعالجة تداعياته على الفلاحة

2. التوصيـــــات الخصـــوصيـــة

استنادا إلى نتائج العمل الميداني والمقابلات التي تمت في الولايات الثلاث مع مختلف المتدخلين (سياسيين، سلط محلية، جمعيات، احزاب سياسية واعلاميي)، واعتمادا على ما تمت ملاحظته من طرف الباحثين، نقترح جملة من التوصيات نصنّفها اجرائيا إلى توصيات عامة (بحسب المجالات)، وأخرى خصوصية بحسب الولايات،

بنـــزرت:

- تدخل الدولة للدفع بالمشاريع المتوقفة (المارينا مثلا)،
- إعادة دراسة فكرة إنشاء الميناء العميق في مدينة بنزرت نظرا لتوفّر البيئة المناسبة،
- تدعيم الصناعات الحرفية في سجنان،
- توفير بيئة مناسبة للعناية والخدمات الصحية تراعى فيها الحميمية والخصوصية،
- تركيز وحدة إيواء للنساء المعنفات وخليّة انصات وتوجيه ورعاية،
- توفير خدمة الإجهاض الآمن في كل المستشفيات المحلية،
- توفير مزيد من الخدمات المتعلقة بالأمراض المنقولة جنسيا والإدمان.

قفصـــة:

- إعادة هيكلة المؤسسات المنجميّة وإعادة النظر في استخدام ثروة الفسفاط بما يخدم التنمية الاقتصادية في الجهة،
- وضع سياسات لحلّ مسألة «العروشية» لما لها من دور في تقليص مشاركة النساء،
- معالجة آثار التلوث في أم العرائس، الرديف والمتلوي بالخصوص.

قـــــابس:

- العمل على تغيير العقليات عبر الحملات التوعوية بأهمية مشاركة المرأة في الشأن العام،
- الاستثمار في مجال الفلاحة البيئية وضيعات إحياء والصيد البحري،
- إعادة إحياء الواحات والصناعات التقليدية في الجهة،
- تنظيف الشواطئ وخليج قابس.

محتوى المسح الميداني
مشاركة النساء في الحياة العامّة والسياسية
في ولايات بنزرت، قابس وقفصة

توطئـــة وشكـــر
ملخـــص تنفيـــذي
المقدمـــــــــة

الجزء الأول: قراءة مؤشرات الواقع العام في الولايات الثلاث

I. **الإطـــار العـــام للمسح الميدانـــي**
1. أهداف المسح الميداني
2. منهجية العمل
3. البحث الميداني

II. **الخصـــائص الجغرا-تاريخيـــة للمنـــاطق**
1. الموقع والخصائص التاريخية
   أ. الموقع الجغرافي
   ب. الخصائص التاريخية
   ت. تقديم المعتمديات

III. **أهـــم المؤشـــرات السوسيوديموغرافية والاقتصـــادية**
1. المؤشرات الديموغرافية
2. مؤشرات التعليم
3. مؤشرات التشغيل
4. مؤشرات الهجرة
5. مؤشرات البنية التحتية والوضع العام
   - مؤشرات قطاع التعليم والتكوين المهني
   - مؤشرات قطاع الصحة
   - مؤشرات قطاع الرياضة
   - مؤشرات قطاع الثقافة والشباب
   - مؤشرات قطاع الإنتاج

IV. مؤشرات المشاركة السياسية والمدنية
1. الإطار القانوني لمشاركة النساء في الحياة العامة والسياسية في تونس
2. تاريخية المشاركة النسائية في الولايات الثلاث
3. مؤشرات المشاركة المدنية والسياسية
أ. تمثيلية النساء في الهياكل النيابية الوطنية
ب. تمثيلية النساء في النيابات الخصوصية و البلديات
ج. تمثيلية النساء في المعتمديات والعمادات
د. تمثيلية النساء في الأحزاب السياسية
هـ. تمثيلية النساء صلب بعض المنظمات الوطنية
و. تمثيلية النساء صلب الجمعيات

الجزء الثاني: تحليل واقع وتحديات مشاركة النساء في الحياة العامة والسياسية في الولايات الثلاث من خلال نتائج المقابلات مع الفاعلين المحليين

I. المشهد السياسي العام في بنزرت، قابس وقفصة

II. تحليل محتوى المقابلات مع الفاعلين في الجهات
1. تقديم عينة البحث
2. ولوج مجال العمل السياسي والجمعياتي وأسبابه
3. التحديات التي تواجه مشاركة النساء في الحياة العامة والسياسية
4. العلاقة بين الجمعيات، الأحزاب والسلط المحلية والاعلام

خـاتمـة
توصيـــات
الببليـوغرافيـا
الملاحـــق

مشاركة النساء في
الحياة العامة والسياسية

بنزرت، قابس وقفصة

النسخة الصادرة سنة 2018
جميع الحقوق محفوظة
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث ـ كوثر

العنوان : ص.ب 105 حي الخضراء ـ تونس
الجمهورية التونسية

الهاتف : 511 790 71 216 +
الفاكس : 002 780 71 216 +

www.cawtar.org
http://www.cawtarclearinghouse.org
cawtar@cawtar.org - info@cawtar.org
https://www.facebook.com/CenterofArabWomenforTrainingandResearch
https://www.youtube.com/channel/UCiivSHG0eUfeb7yamv5pD3yw
https://twitter.com/CAWTAR_NGO